A

# هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

البند 13 من جدول الأعمال
CX/CAC 10/33/13

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## هيئة الدستور الغذائي

**الدورة الثالثة والثلاثون**

**جنيف، سويسرا، 5-9 يوليو/ تموز 2010**

# دراسة تأثيرات المواصفات الخاصة

**المحتويات**

**موجز تنفيذي** iii-vi

1- المقدمة 1

2- الأهداف والنطاق 2

3- الأنواع الرئيسية من المواصفات الخاصة للأغذية – غرضها وعلاقتها بالمواصفات الرسمية 3

3-1 ما هي المواصفات الخاصة للأغذية؟ 3

3-2 العلاقة بين القطاعين العام والخاص في وضع مواصفات الأغذية 4

3-3 مواصفات الشركات الفردية 7

4- المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية 8

4-1 أنواع مواصفات سلامة الأغذية 8

4-2 القوى المحركة لوضع المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية 11

4-2-1 إظهار العناية الواجبة 11

4-2-2 المصادر العالمية والحاجة إلى إدارة محسنة لسلسلة الإمداد 11

4-2-3 زيادة اهتمام المستهلك بسلامة الأغذية 12

5- الشواغل فيما يتعلق بانتشار المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية 13

5-1 التشدد بالنسبة لمواصفات الدستور الغذائي والمتطلبات الرسمية ذات الصلة 13

5-1-1 المواصفات العددية 13

5-1-2 تشدد المواصفات الخاصة بالتجهيز مقارنة بتوجيهات الدستور الغذائي 18

5-2 المتطلبات الآمرة بخلاف المتطلبات التي تركز على النتائج 23

5–3 تكاليف إصدار الشهادات ومتطلبات إصدار شهادات متعددة 26
5–4 الأثر على الصحة العامة والوصول إلى الأسواق 29
5–4–1 الصحة العامة 29
5–4–2 الوصول إلى الأسواق 30
5–5 الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين 34
5–6 تقويض النظم الرسمية للرقابة على الأغذية والتضليل الإعلامي للمستهلكين 37
6– استنتاجات واعتبارات للسير قدما 38
6–1 الاستنتاجات 38
6–2 اعتبارات للسير قدما 40
المراجع 43
الملحق 1 — تصنيف مبسط لمخططات وضع وتصديق المواصفات الخاصة في قطاع الأغذية 45

## موجز تنفيذي

تقوم المواصفات الخاصة للأغذية بدور متزايد الأهمية في تقرير إمكانية وصول التجارة الدولية إلى الأسواق. ويختلف نطاق وأهداف هذه المواصفات بدرجة كبيرة حسب طبيعة الكيانات التي تقوم بوضعها وتطبيقها: فهي تتصدى عادة لسلامة الأغذية، أو جودة الأغذية، أو المسائل الاجتماعية والبيئية على امتداد سلسلة الإنتاج المعدة للتسويق. وفى حين أن المواصفات الرسمية ***لسلامة الأغذية*** يجب أن تحترم القواعد التي وضعها اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، فإن المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية لا تتقيد حاليا بهذا الشرط. ونظرا للأهمية المتزايدة لهذه المواصفات، يشعر الكثير من البلدان النامية بالقلق من أنه يقوِّض سلطة النصوص التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي. وقد أعدت هذه الورقة ردا على الطلبات التي قدمتها البلدان الأعضاء خلال الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2009، وهي أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بتحليل أكثر دقة لدور المواصفات الخاصة وتكلفتها وفوائدها، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على البلدان النامية.

وتقدم الورقة أولا لمحة عامة مختصرة عن الأنواع المختلفة من المواصفات الخاصة للأغذية وتوضح من خلال عدد من الأمثلة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في وضع مواصفات الأغذية. وغالبا ما تكون المصالح الخاصة التي تعززها المواصفات الخاصة للأغذية مسايرة للمصالح العامة: ففي بعض الحالات، يمكن أن يُنظر إلى المواصفات على أنها أدوات مفيدة لتنفيذ السياسة العامة، وعند الضرورة، يتوقع من السلطات العامة اتخاذ إجراءات لتلافي المشاكل المحتملة التي تنشأ عن المواصفات الخاصة وتطبيقها.

وتوضع المواصفات الخاصة ***لسلامة الأغذية*** عادة بواسطة شركات خاصة وائتلافات لوضع المواصفات وتهدف إلى تسهيل إدارة سلسلة الإمداد في سوق الأغذية الدولية المعولمة والمتنافسة بدرجة متزايدة. وكانت العوامل الرئيسية المحركة وراء انتشار هذه المخططات لوضع المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية: إسناد المسؤولية القانونية بشكل واضح إلى القائمين على تشغيل سلسلة الأغذية لضمان سلامة الأغذية؛ وسلاسل الإمداد العالمية والمعقدة بشكل متزايد؛ وزيادة وعي المستهلك فيما يتعلق بالأغذية ونظم الأغذية وتأثيرها على الصحة وخاصة على سلامة الأغذية. وهناك أيضاً اتجاه لاستخدام مواصفات الأغذية التي تضعها وتطبقها شركات فردية للأغذية للتمييز بين هذه الشركات في الأسواق، وعلى الرغم من أن هناك اتفاقا عاما على أنه ينبغي ألا تستخدم صناعة الأغذية سلامة الأغذية كأداة تنافسية، إلا أنه يبدو أن هذا يحدث في بعض الأحيان.

والجوانب الرئيسية للمواصفات الخاصة للأغذية التي تهم كثيرا من البلدان النامية هي: الأساس العلمي لمتطلبات سلامة الأغذية في هذه المواصفات واتساقها مع الدستور الغذائي؛ وملاءمة التفاصيل الإرشادية للمواصفات الخاصة للأغذية في سياقات البلدان النامية التي يجب أن تطبق فيها؛ وتكلفة إصدار الشهادات؛ وتأثير المواصفات الخاصة للأغذية على الوصول إلى الأسواق وعلى الصحة العامة؛ ونطاق مشاركة أصحاب المصلحة في مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية؛ واحتمال أن تقوض المواصفات الخاصة للأغذية السلطات الرسمية المسؤولة عن سلامة الأغذية.

وتبحث هذه الورقة على التوالي كلا من هذه الجوانب الستة للمواصفات الخاصة لسلامة الأغذية باستخدام المعلومات المستخلصة من الاستقصاءات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان خلال عام 2009، ومن التقارير والاستعراضات المنشورة، وعن طريق التحليل المقارن لمواصفات خاصة مختارة مع مواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية، وعن طريق الاتصالات الشخصية مع الأطراف العليمة.

وتعد التعميمات عملية صعبة فيما يتعلق بالمواصفات الخاصة للأغذية. فمعظم المواصفات الخاصة ***الجماعية*** للأغذية وثيقة الصلة بتوصيات هيئة الدستور الغذائي، في حين أن هناك أمثلة عديدة عن مواصفات ***لشركات فردية*** تختلف بصورة جوهرية عن المتطلبات القطرية والدولية ذات الصلة. ونظراً لأن المواصفات الخاصة للأغذية تشمل عادة شرطا يقضي بوجوب التقيد بجميع المواصفات القطرية ذات الصلة، فإن هذه المواصفات لم تكن قط "أقل تشددا" من المواصفات الرسمية مع أن "الإضافات" يمكن أن تخرج عن الهدف فيما يتعلق بما هو متفق عليه بشكل عام على أنه يشكل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأغذية وتجهيز الأغذية من حيث سلامة الأغذية.

ونظراً للاتساق الكبير لبعض المواصفات الخاصة الجماعة للأغذية مع متطلبات هيئة الدستور الغذائي، فإن الاهتمام المتزايد من جانب البلدان النامية ببناء قدراتها من أجل تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي (وإظهار أنه يجري تنفيذها بصورة فعالة) من شأنه أن يقلل كثيرا من صعوبات تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية من جانب المنتجين/المجهزين في هذه البلدان. وفضلا عن هذا، فإن مثل هذا النهج ستكون له فائدة صحية واسعة النطاق بالنسبة للسكان المحليين، في حين أن أي مكاسب تتحقق حاليا لسلامة الأغذية من تطبيق المواصفات الخاصة للأغذية لا تفيد سوى قطاع صغير من أسواق الأغذية في البلدان النامية.

وقد أدى إصدار شهادات لمخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية إلى فتح فرص للتسويق أمام الكثير من الشركات التجارية المعنية بالأغذية في البلدان النامية، ولكن تكلفة إصدار الشهادات يمكن أن تمثل عبئا مفرطا خاصة بالنسبة لصغار القائمين على التشغيل. وتشمل استراتيجيات تخفيض هذه التكاليف: زيادة الجهود التي تهدف إلى مواءمة المواصفات الخاصة، وتحسين فرص الوصول إلى مراجعين مؤهلين في البلدان النامية، ووضع برامج خاضعة للقياس المرجعي على المستوى القطري يمكن أن تسهم في ضمان ملاءمة متطلبات البنية التحتية والرصد والتوثيق للعمليات.

ويوجد في معظم المواصفات الخاصة للأغذية ومخططاتها مجال محدود لمدخلات ملموسة من جانب أصحاب المصلحة. وهذه الحالة تفسر جزئياً الملاحظة القائلة بأن المواصفات الخاصة للأغذية تتضمن متطلبات آمرة لا تتناسب مع السياقات التي ينبغي أن تطبق فيها. وزيادة الشفافية عند وضع هذه المواصفات من شأنها أن تسهل تلقي التعليقات والمدخلات من البلدان النامية لضمان جدوى المواصفات. وليست الشفافية مهمة فقط في وضع المواصفات، ولكنها مهمة أيضاً في تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية. فالآراء المستقاة من إنفاذ المواصفات تعطي فكرة عن المكان الذي تظهر فيه المشكلات المتعلقة بسلامة الأغذية، وأين توجد الصعوبات في تنفيذ الأحكام، وما إذا كان الأمر يقتضي إدخال تغييرات.

وتعد المعلومات عن أداء هيئات التصديق الخاصة مهمة أيضاً لتقديم تأكيدات عن مصداقية مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية.

وعملية هيئة الدستور الغذائي مفتوحة أمام 182 بلداً عضواً، كما توجد آلية لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي، على الرغم من أن معظم الهيئات الرئيسية لوضع المعايير لم تستخدم هذه الآليات المتاحة. وبناء على الخبرة المكتسبة من تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية، هناك فرصة لإدراج التحسينات "الصالحة عالميا" في عملية الدستور الغذائي لبحثها بشكل مستفيض من جانب أصحاب المصلحة.

ومن المحتمل أن يصبح تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية أكثر انتشارا من حيث أنواع الأسواق التي تطبقه، وعدد البلدان التي يكون فيها استخدام نظم التصديق من طرف ثالث أمراً هاماً، وفئات المنتجات المتأثرة. وهذا يؤكد حاجة واضعي المواصفات الخاصة والسلطات الحكومية إلى أن تدرك على نحو أفضل تأثير المواصفات الخاصة، وأن تتخذ تدابير لتعظيم الفوائد من إصدار شهادات المواصفات الخاصة وتخفيض الصعوبات التي تشكلها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. *ولذلك، تصبح الشفافية، من جانب الصناعة والائتلافات الصناعية في وضع وتنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية ذات أهمية متزايدة.* وتشمل الاعتبارات الأخرى التي يمكن أن تسترشد بها المناقشات بشأن نهج السير قدما لإيجاد فهم أفضل للقضايا، ورؤية مشتركة لدور المواصفات الخاصة للأغذية في البناء العام للوائح سلامة الأغذية ما يلي:

1 – ينبغي للمؤسسات القطرية المعنية أن تكون على معرفة جيدة بالحالة في بلدانها فيما يتعلق باستخدام المواصفات الخاصة وتأثيرها وأن تستطيع تقديم تقارير عن هذه الأمور إلى المنظمات الدولية ذات الصلة.

2 – يمكن أن يسهم التعاون بين هيئات وضع المواصفات الخاصة والمنظمات الدولية المعنية في تبديد بعض شواغل البلدان النامية. غير أنه يجب أن يكون مفهوما أن الحوار البناء يتوقف على إمكانية حصول جميع الأطراف على المعلومات ذات الصلة.

3 – إن قدرة البلدان على ***تنفيذ*** مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ستحسن كثيرا من قدرته على التقيد بمتطلبات المواصفات الخاصة للأغذية. وينبغي للبلدان أن تفكر في أن تستخدم على نحو أفضل لجان التنسيق التابعة لهيئة الدستور الغذائي من أجل تقديم تقارير منتظمة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مواصفات الدستور الغذائي في سياقاتها القطرية.

4 – تسهم مدخلات أصحاب المصلحة عن وضع واستعراض المواصفات الخاصة في تعزيز جدواها في كل سياق قطري. وينبغي للبلدان الأعضاء وهيئات وضع المواصفات الخاصة أن تبحث ما إذا كانت جماعات العمل التقنية القطرية يمكن أن تكون وسائل فعالة لتقديم مدخلات البلدان النامية في عمليات استعراض وتنقيح مخططات وضع المواصفات الخاصة.

5 – يمكن أن تبحث المنظمات الأعضاء في مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة وأمانته زيادة التركيز على تحديد وتشجيع أفضل الممارسات عند تصميم وتقديم المساعدة التقنية التي تهدف إلى تمكين القائمين على تشغيل سلسلة الأغذية في البلدان النامية من تنفيذ برامج فعالة لإدارة سلامة الأغذية.

6 – يمكن أن تسهم قدرة البلدان النامية على إظهار تكافؤ التدابير البديلة لإدارة سلامة الأغذية في التغلب على التحديات التي يشكلها الإفراط في المواصفات الخاصة الآمرة. وينبغي للوكالات المانحة والشركاء في التنمية بحث زيادة دعمها لبناء القدرات العلمية والفنية في البلدان النامية لتسهيل مثل هذه النُهج.

7 – وربما يصبح لاستخدام المعايير الميكروبيولوجية أهمية متزايدة في المواصفات الرسمية والخاصة لسلامة الأغذية على حد سواء. وينبغي أن تدرك البلدان الأعضاء الصلة المحتملة بين العمل الجديد الذي اقترحته لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بشأن تنقيح "مبادئ وضع وتطبيق معايير ميكروبيولوجية" لهيئة الدستور الغذائي، وبين شواغلها المعلنة عن تشدد المواصفات الخاصة للأغذية.

# المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية: دورها في النظم العامة لسلامة الأغذية وتأثيرها

## 1 – المقدمة

تعد سلامة الأغذية مسؤولية مشتركة. فتضع الحكومات سياسة عامة لسلامة الأغذية وتنشئ وتدير نظاما للضوابط يهدف بشكل جماعي إلى التأكد من تحقيق الأهداف الوطنية لسلامة الأغذية. وتعد النظم والمواصفات الوطنية لسلامة الأغذية جزءا أساسيا من نظام الرقابة على الأغذية. والمفهوم الجديد للرقابة على الأغذية يلقي بالمسؤولية المباشرة عن ضمان سلامة الأغذية على جميع القائمين على التشغيل في سلسلة الأغذية. فيجب أن يكونوا قادرين على أن يوضحوا للسلطات الرقابية أن عملياتهم تتفق مع الخطوط التوجيهية الوطنية ومع مدونات الممارسات، وأن منتجاتهم تتقيد بالمواصفات الوطنية. ويقوم المستهلكون أيضا بدور في تشغيل النظم الوطنية للرقابة فضلا عن التداول السليم الفعلي للأغذية التي يشترونها أو يحصلون عليها بطرق أخرى: فخياراتهم وشواغلهم تؤثر على قرارات الحكومة وعلى صناعة الأغذية.

وترد في اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة التابعين لمنظمة التجارة العالمية القواعد التي تنظم سلامة وجودة الأغذية المتداولة في التجارة الدولية. ويشير اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية بدوره إلى مواصفات هيئة الدستور الغذائي باعتبارها مواصفات لسلامة الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، ويطالب بتنسيق المواصفات ***القطرية*** مع هيئة الدستور الغذائي كاستراتيجية هامة لتسهيل التجارة. وأي زيادة في صرامة المواصفات *الرسمية* مقارنة بالمواصفات المقابلة لهيئة الدستور الغذائي يجب تبريرها على أساس علمي.

وكان الدور المحوري لمواصفات هيئة الدستور الغذائي وراء تكثيف الجهود من جانب البلدان النامية للمشاركة بفعالية في عملية الدستور الغذائي حتى يكون لها صوت في القرارات التي تؤثر على الوصول إلى أسواقها وبالتالي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وهذه المشاركة المتزايدة في أعمال هيئة الدستور الغذائي تأتي على حساب البلدان النامية – وهي تكلفة تبررها المنافع التي تحققها بصورة مباشرة وغير مباشرة من مشاركتها.

وهناك توافق عام في الآراء على أنه حدثت زيادة كبيرة في عدد المواصفات الخاصة للأغذية على مدى العقد الماضي (Liu، 2009؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007؛ الأونكتاد، 2007). وفي حين تعد هذه المواصفات طوعية من الناحية الاسمية، إلا أن هناك شواغل متزايدة من أن التركيز التجاري داخل صناعة الأغذية، وخاصة في قطاع البيع بالقطاعي، يؤدي إلى حالة يمكن أن يقرر فيها التقيد بالمواصفات الخاصة إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد تسبب هذا في فزع بين كثير من البلدان النامية التي طالبت بتوضيح علاقة المواصفات الخاصة للأغذية بمواصفات هيئة الدستور الغذائي وطلبت توجيهات من الهيئات الدولية المعنية – منظمة الأغذية والزراعة/منظمة

الصحة العالمية، وهيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة التجارة العالمية — بشأن التأثير الحالي والمتوقع للمواصفات الخاصة للأغذية على البلدان النامية وبشأن القواعد التي تنظم وضع وتنفيذ مثل هذه المواصفات. وهناك قلق من أن أي تآكل في سلطة مواصفات هيئة الدستور الغذائي في الحوكمة العالمية لسلامة الأغذية يمكن أن يضعف من قدرة البلدان النامية على حماية صحة الجماهير ومصالحها التجارية.

وقد نوقشت مسألة المواصفات الخاصة للأغذية بصورة منتظمة في اجتماعات لجنة التدابير الصحية منذ عام 2005، عندما أثار مخطط لوضع مواصفات خاصة قلقا خاصا يتعلق بالتجارة، وقد أبدى هذا القلق أحد البلدان النامية الأعضاء. وبينما كانت هناك آراء متعارضة فيما بين الأعضاء بشأن إمكانية تطبيق أحكام الاتفاق الخاص بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية على المواصفات الخاصة للأغذية (منظمة التجارة العالمية، 2007أ؛ منظمة التجارة العالمية، 2007ب)، أنشئت جماعة عمل في عام 2008 لتتولى اقتراح الإجراء المحتمل للجنة التدابير الصحية للتصدي للشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بآثار المواصفات الخاصة.

كما خضعت مسألة المواصفات الخاصة للأغذية منذ عام 2008 للمناقشة في إطار نظام الدستور الغذائي. وفي أعقاب المناقشات التي دارت أثناء الدورتين الستين والحادية والستين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (هيئة الدستور الغذائي، 2008أ، 2008ب) في عام 2008، والدورة الحادية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (هيئة الدستور الغذائي، 2008ج)، اتفق على أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بإعداد ورقة عن هذه المسألة لبحثها في الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي في يوليو/تموز 2009. وفي تلك الدورة. قدمت ورقة بعنوان *"تأثير المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية على سلسلة الأغذية وعلى عمليات وضع المواصفات العامة"* (Henson and Humphrey, 2009). وجرى تقديم هذه الورقة ومناقشتها ولكن لم يتم التوصل إلى أي استنتاجات. ولاحظت الهيئة أن هناك حاجة إلى دراسة متأنية بدرجة أكبر عن كيفية ارتباط المواصفات الخاصة بمواصفات هيئة الدستور الغذائي. ووافقت الهيئة على رصد التطورات بشأن المواصفات الخاصة على أساس المناقشات التي دارت في منظمة التجارة العالمية، وأنه ينبغي لهيئة الدستور الغذائي، التي تعمل في تعاون وثيق مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، أن تتشاور من أجل اتخاذ موقف استراتيجي موحد بشأن هذه المسألة. ووافقت الهيئة على ضرورة إجراء دراسة لتحليل دور المواصفات الخاصة وتكلفتها وفوائدها، خاصة فيما يتعلق بأثرها على البلدان النامية. ولاحظ عدد من الأعضاء أنه ينبغي استخدام قواعد هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية كمواصفات للتقيد الدولي بمتطلبات سلامة الأغذية وأنه ينبغي للمواصفات الخاصة للأغذية بناء على ذلك أن تستند إلى الدستور الغذائي.

## 2 – <u>الأهداف والنطاق</u>

تستجيب هذه الورقة لطلب الدورة الثانية والثلاثين للهيئة باستعراض دور المواصفات الخاصة للأغذية وتأثيرها على الوصول إلى الأسواق، خاصة بالنسبة للمنتجين في البلدان النامية (هيئة الدستور الغذائي، 2009أ). وتركز الورقة على أحكام سلامة الأغذية في إطار المواصفات الخاصة للأغذية وتوجه الاهتمام إلى اتساق هذه الأحكام مع النصوص ذات

الصلة في الدستور الغذائي. وقد أجري الاستعراض عن طريق بحث الاستقصاءات والتقارير عن تأثير المواصفات الخاصة التي وضعتها مختلف الوكالات، من بينها منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ووثائق من مصادر أخرى، عن طريق إجراء تحليل مقارن للمواصفات الخاصة للأغذية مع قواعد هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وعن طريق الاتصالات الشخصية مع الأطراف المعنية.

والغرض من التحليل الوارد في هذه الورقة هو أن يوفر أساساً لإجراء مناقشة بناءة بين أصحاب المصلحة بناء على آراء مشتركة تقوم على أساس علمي عن المواصفات الخاصة للأغذية وتقدير للمعلومات المتاحة المتعلقة بتأثير المواصفات الخاصة للأغذية على الوصول إلى الأسواق.

وفي حين أنه من المعروف أن كثيرا من البلدان الأعضاء أثاروا مسألة ما إذا كانت أحكام اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ينبغي أن تطبق على المواصفات الخاصة للأغذية، إلا أن هذه الورقة لا تناقش هذه المسألة التي لا تزال ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية وستظل تعالج في هذا الإطار.

وتهدف هذه الورقة تحديدا إلى تمكين القراء مما يلي:

- الاعتراف بوجود أنواع مختلفة من المواصفات الخاصة للأغذية بأهداف متباينة.
- فهم العوامل الكامنة التي تحرك وضع مواصفات خاصة للأغذية.
- الاعتراف بالعلاقة بين المواصفات الخاصة للأغذية والسياسة العامة.
- الحصول على فهم محسن للشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بالمواصفات الخاصة لسلامة الأغذية والأدلة التي تدعم هذه الشواغل.
- المشاركة في نقاش بنَّاء عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بعد ذلك، إن وجدت، لمواصلة توضيح الموقف أو لمعالجة شواغل محددة.

## 3 – <u>الأنواع الرئيسية من المواصفات الخاصة للأغذية – غرضها وعلاقتها بالمواصفات الرسمية</u>

### 3-1 ما هي المواصفات الخاصة للأغذية؟

المواصفات الخاصة هي مواصفات تصممها وتمتلكها كيانات غير حكومية (Liu, 2009). وتشمل هذه الكيانات منظمات تستهدف الربح (شركات تجارية) ومنظمات لا تستهدف الربح، ويمكن تصنيف المواصفات التي تضعها هذه الكيانات ضمن فئات عامة مثل: مواصفات الشركات الفردية، ومواصفات الشركات القطرية الجماعية، ومواصفات الشركات الدولية الجماعية. وقد شُرحت هذه المواصفات باستفاضة في أعمال سابقة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2004؛ Henson and Humphrey، 2009) والتي توضح أن هذه المواصفات متباينة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بغرضها ونطاقها، وطبيعة مالكي المواصفات، والقواعد والإجراءات التي تنظم وضعها وتنفيذها. وتتناول

المواصفات الخاصة للأغذية التي تضعها منظمات غير حكومية لا تستهدف الربح المسائل البيئية والاجتماعية وتهدف إلى تشجيع الممارسات المستدامة والأخلاقية (Liu, 2009). أما المواصفات الخاصة للأغذية التي تضعها شركات الأغذية، سواء كانت شركات فردية أو مجموعات صناعية، فتهدف عادة إلى التمييز بين المنتجات وإلى تسهيل إدارة سلسلة الإمداد الخاصة بها. وقد استعرضت عدة مطبوعات أخيرة الأنواع المختلفة للمواصفات الخاصة للأغذية، وأهدافها، وخصائصها الرئيسية، وطرائق إنفاذها[1]. (الأونكتاد، 2007؛ Henson and Humphrey، 2009؛ المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو)، 2010؛ Liu ، 2009). والنقاط الرئيسية التي ينبغي ملاحظتها من الاستعراضات السابقة هي:

- تعد المواصفات الخاصة للأغذية عادة الأساس ***لمخططات*** من أجل تقييم تقيد الموردين بمتطلبات المشترين التي تحركها المتطلبات الرسمية وطلبات المستهلكين.
- تتناول كثير من المواصفات الخاصة للأغذية مجموعة من القضايا (بيئية، واجتماعية، وسلامة الأغذية وجودتها) وتعد وسيلة ناجعة (من وجهة نظر المشتري) لنقل المعلومات على امتداد سلسلة الإمداد.
- هناك تركيز متزايد على مواصفات التجهيز وليس على مواصفات المنتج، كما هو الحال في المواصفات الرسمية.
- توفر المواصفات الخاصة للأغذية، في أفضل الحالات، وسيلة لإنفاذ السياسة العامة ودعم تطبيقها.
- هناك درجات متباينة من الانفتاح والفرص أمام مدخلات أصحاب المصلحة في وضع المواصفات الخاصة للأغذية.
- قد يشمل تطبيق المخططات وضع بطاقة تقدم معلومات مباشرة للمستهلكين (B2C) أو قد تشمل فقط نقل معلومات من المورد إلى المشتري (B2B).
- حتى في عدم وجود بطاقات، تعد المواقع الشبكية للشركات مصدرا هاما للمعلومات المقدمة للجمهور عن المواصفات والممارسات الخاصة للشركات الفردية.

وستركز هذه الورقة على المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية بما في ذلك أحكام سلامة الأغذية في المواصفات ذات النطاق الأوسع. وقبل الانتقال إلى مناقشة مواصفات سلامة الأغذية، من المفيد تقديم لمحة أخرى عن مسألتين: العلاقة بين القطاعين العام والخاص في وضع مواصفات الأغذية، وظاهرة مواصفات الشركات الفردية.

### 2-3 العلاقة بين القطاعين العام والخاص في وضع مواصفات الأغذية

بدأت هذه الورقة بالاعتراف بأن سلامة الأغذيـة تعد مسؤوليـة مشتركة. وعمليات وضـع المواصفـات العامـة التي لا تتلقى مدخلات ومنظورات القطاع الخاص ستكون مختلة بدرجة كبيرة: فمثل هذا التفاعل أمر روتيني على المستوى القطري في معظم البلدان. وهذه أول نقطة رئيسية ينبغي فهمها عن العلاقة بين القطاعين العام والخاص في

[1] يرد في الملحق 1 جدول موجز يعطي لمحة عامة عن الأنواع الرئيسية للمواصفات الخاصة للأغذية، مأخوذة من Liu، 2009.

وضع مواصفات الأغذية. وتعبر قواعد هيئة الدستور الغذائي وإجراءاتها التشغيلية عن أهمية مدخلات القطاع الخاص في وضع المواصفات العامة، وهي تسهل هذه المدخلات بثلاث طرق رئيسية على الأقل:

- وضعت هيئة الدستور الغذائي قواعد شفافة لكي تحصل هيئات القطاع الخاص الدولية على وضع المراقب في الهيئة، وتتاح جميع المعلومات المتعلقة بوضع المواصفات عن طريق الموقع الشبكي لهيئة الدستور الغذائي.
- يجوز للوفود القطرية في دورات هيئة الدستور الغذائي أن تضم — وغالبا ما تضم — ممثلين عن الصناعة
- تشجع الهياكل القطرية لهيئة الدستور الغذائي مشاركة القطاع الخاص المحلي في مناقشة مسائل الدستور الغذائي على المستوى القطري.

وثمة مثال ثان آخر على العلاقة بين القطاعين العام والخاص في وضع المواصفات ويتعلق بالمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو). فهذه المنظمة تعد اتحادا على نطاق العالم يضم حاليا 105 هيئات[2] من الأعضاء على أساس عضو واحد لكل بلد (www.iso.org)، ويضع مواصفات خاصة من بينها مواصفات خاصة للأغذية. وتلقى هذه المواصفات اعترافا واسع النطاق وتستخدم في قطاع الأغذية، كما يشيرالاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة إلى أعمال منظمة الأيزو[3]. وتضم أعضاء البلدان النامية في منظمة (الأيزو) عادة إدارات حكومية مسؤولة عن وضع مواصفات طوعية في حين تضم الأعضاء من البلدان المتقدمة عادة هيئات غير حكومية تعترف الحكومة بأنها تتحمل مثل هذه المسؤولية. وتشمل المبادئ التي تعمل المنظمة على أساسها: تقديم مواصفات دولية مدفوعة من السوق وقائمة على معلومات ومعرفة موضوعية، لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما فيها السلطات العامة، حسب الاقتضاء، دون أن تسعى إلى وضع أو تحريك أو تحفيز سياسات عامة أو لوائح أو جداول أعمال اجتماعية وسياسية (الأيزو 2010). وتعتمد بلدان كثيرة مواصفات هذه المنظمة كمواصفات طوعية قطرية، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تعتبر الحكومات مواصفات معينة للمنظمة ملزمة قانونا. وتحصل المنظمة على وضع المراقب في هيئة الدستور الغذائي كما تحصل الهيئة على وضع المراقب في هذه المنظمة. ويكفل هذا التفاعل التنسيق والترابط بين أنشطة وضع المواصفات التي تقوم بها الهيئتان. ولعل أوضح تعبير عن هذا التنسيق يتضمنه نص للدستور النهائي عن "طرق موصى بها للتحليل والمعاينة (مواصفة هيئة الدستور الغذائي 234-1999) والذي يتضمن إشارة إلى ما يقرب من 340 طريقة لمنظمة الأيزو. وهناك تاريخ طويل من التعاون بين هيئة الدستور الغذائي واللجنة الفنية التابعة لمنظمة الأيزو والمعنية بمنتجات الأغذية (ISO/TC 34)[4]، وتعاون كبير بين المنظمتين في عدد من اللجان الفنية الأخرى التابعة لمنظمة الأيزو، والذي يشمل مواضيع من قبيل جودة المياه، والزيوت الأساسية، وتقييم التقيد (الأيزو2009 ). وهناك مجال كبير أمام مدخلات القطاع العام في المداولات داخل منظمة الأيزو عن مواصفات الأغذية، سواء على المستوى الدولي، عن طريق العلاقات الرسمية بين الهيئة والمنظمة، أوعلى المستوى الوطني، عن طريق الاتصال والتنسيق الفعالين بين الهياكل القطرية للهيئة والمؤسسات القطرية المشاركة في منظمة الأيزو.

---

[2] هناك ثلاث فئات من الأعضاء في المنظمة العالمية للتوحيد القياسي: هيئات أعضاء، وأعضاء مراسلون، وأعضاء مشتركون. والهيئات الأعضاء وحدها هي التي تتمتع بحق التصويت الكامل في جميع اللجان الفنية ولجان السياسات العامة داخل المنظمة. ويبلغ العدد الإجمالي للأعضاء من جميع الفئات 159 عضوا.

[3] تتمتع الأيزو بوضع المراقب في اللجنتين التابعتين لاتفاق تطبيق التدابير الصحية والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة.

[4] يوجد حاليا 55 عضوا مشاركا داخل اللجنة الفنية التابعة للمنظمة، من بينهم 34 عضوا من البلدان النامية.

وهناك عدة أمثلة أخرى على التفاعل بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بوضع المواصفات:

- المواصفات العضوية التي بدأت في حالات كثيرة بعدما حلت المواصفات الطوعية القطرية محل المواصفات الخاصة بدرجة كبيرة (تمشيا مع الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي).
- استهلت المنظمات غير الحكومية مواصفات التجارة العادلة واعتمدت بعض الحكومات مؤخرا لوائح لتشجيع التطبيق الموحد لممارسات التجارة العادلة كجزء من السياسة العامة للحكومة عن التنمية المستدامة.
- تشجع الحكومات عددا من المواصفات الطوعية كتلك المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية أو العمليات التقليدية كوسيلة للمحافظة على التقاليد، مما يتيح الفرص أمام التنمية الريفية عن طريق التمييز بين المنتجات الاستراتيجية. وغالبا ما تبدأ منظمات خاصة العمل في هذه المواصفات التي تعتمدها الحكومات الرسمية بعد ذلك كمواصفات طوعية قطرية.
- وضعت سلطات قطرية أو محلية عددا من المواصفات الطوعية العامة لسلامة/جودة الأغذية، بالتعاون الوثيق مع الصناعة. وعلى سبيل المثال، وضعت الحكومة الفرنسية في البداية "البطاقة الحمراء". ووضعت حكومة أستراليا الغربية سلسلة من مواصفات "الأغذية ذات النوعية السليمة" قبل أن تعتمدها إحدى منظمات الصناعة.
- قدمت مؤسسات عامة قطرية في عدد من البلدان النامية دعما مباشرا وغير مباشر لمنظمات القطاع الخاص المحلية من أجل وضع برامج طوعية قطرية للممارسات الزراعية الجيدة على أساس مواصفات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة.
- يعمل مجلس السلع الاستهلاكية في جنوب أفريقيا بالتعاون مع السلطات القطرية ذات الصلة لوضع مواصفة واحدة منسقة لمراجعة سلامة الأغذية بعد تطويعها لتلائم سلسلة الأغذية المحلية ولضمان مستوى ملائم من الوقاية الصحية العامة.
- يقوم برلمان نيوزلندا حاليا ببحث قانون جديد لسلامة الأغذية من المتوقع أن يعترف بالبرامج القطرية الخاصة لسلامة الأغذية كوسيلة لإظهار الامتثال لمتطلبات الجمهور. وتجري إدارة الأغذية والعقاقير بالولايات المتحدة تجربة لتقييم إمكانية اعتبار مخططات التصديق من طرف ثالث جزءا من ضوابط الاستيراد الرسمية للمنتجات السمكية المستزرعة. ومن المتوقع أن يصبح ذلك نقطة بداية لتحرك إدارة الأغذية والعقاقير نحو اعتراف أوسع ببرامج التصديق الطوعية من طرف ثالث.
- يتضمن الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية مدونة ممارسات لوضع مواصفات تغطي هيئات وضع المواصفات الخاصة بشكل مباشر.
- استهلت المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية للمفوضية الأوروبية مناقشة حول الحاجة إلى "خطوط توجيهية لتشغيل مخططات التصديق المتعلقة بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية" (المفوضية الأوروبية، 2010).

وهذا التفاعل والتبادل الدينامي بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بوضع المواصفات يسترعي الاهتمام إلى أن مجموعتي المصالح ليستا متعارضتين بالضرورة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون المواصفات الخاصة أدوات مفيدة لتنفيذ السياسة العامة، وفي حالات أخرى يمكن التفكير في إمكانية إنشاء آليات لتفادي المشاكل المحتملة التي تنشأ عن المواصفات الخاصة وتنفيذها.

**الجدول 3–1: آراء البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية لصحة الحيوان عن دور المواصفات الخاصة في تسهيل تنفيذ المواصفات الرسمية**

| تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد الردود | يمكن أن تكون المواصفات الخاصة والتصديق أداة مفيدة لتنفيذ المواصفات الرسمية | | |
|---|---|---|---|
| | موافقة | لا رأي | عدم موافقة |
| **البلدان المتقدمة (36)** | ٪89 | ٪11 | ٪0 |
| **البلدان النامية (28)** | ٪53 | ٪20 | ٪27 |

*مأخوذ من المنظمة العالمية لصحة الحيوان، 2010*

وتبين من التقرير الخاص بالاستبيان الذي أجرته المنظمة العالمية لصحة الحيوان عن المواصفات الخاصة للسلامة الصحية ورعاية الحيوان أنه كان هناك اعتقاد قوي بين المجيبين من البلدان المتقدمة بأن المواصفات الخاصة والتصديق يمكن اعتبارهما وسيلة مفيدة لتنفيذ المواصفات الرسمية، في حين أن وجهة النظر هذه لم تكن ملحوظة بنفس القدر بين المجيبين من البلدان النامية (الجدول 3–1).

### 3-3 مواصفات الشركات الفردية

مواصفات الشركات الفردية الكبرى تملكها وتطبقها شركات كبيرة للبيع بالقطاعي، ويبدو أن التمييز بين العلامات التجارية يعد جانبا هاما من وظيفتها. وعادة ما تجمع هذه المواصفات بين متطلبات سلامة الأغذية وعدد من المتطلبات غير المتعلقة بسلامة الأغذية. وكان هناك في السنوات الأخيرة تركيز في قطاع البيع بالقطاعي مع سيطرة عدد صغير من تجار البيع بالقطاعي على نسبة كبيرة من الأسواق. وفي معظم البلدان الأوروبية تستأثر خمس شركات كبرى للبيع بالقطاعي بنسبة تتراوح ما بين 50 في المائة وأكثر من 70 في المائة من مبيعات الأغذية بالقطاعي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2004). وفضلا عن هذا، قيل إن شركات العلامات التجارية الخاصة تستأثر بنسبة متزايدة من المبيعات، لتصل إلى 14 في المائة على المستوى العالمي في عام 2000 ونحو 22 في المائة من إجمالي مبيعات الأغذية بالقطاعي على النطاق العالمي في عام 2010 (GFSI, 2010). ويتضافر هذان الاتجاهان لإيجاد موقف يشمل فيه البيع العالمي للأغذية بالقطاعي احتكارا دوليا يتألف من عدد محدود من الشركات المتعددة الجنسيات، مع اضطرار المنتجين من أصحاب العلامات التجارية المتواضعة والمنتجين من غير أصحاب العلامات التجارية إلى الامتثال للمتطلبات والشروط التي يضعها تجار البيع بالقطاعي (منظمة الأغذية والزراعة، 2006). وقد تأكد من استعراض لردود البلدان الأعضاء على استجابة لمنظمة التجارة العالمية عن أثر المواصفات الخاصة أن كثيرا من منتجي

البلدان النامية يعتبرون هذه المواصفات بمثابة عقبات كبيرة أمام الوصول إلى الأسواق (منظمة التجارة العالمية، 2009).

## 4- المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية

### 4-1 أنواع مواصفات سلامة الأغذية

يمكن أن تكون مواصفات سلامة الأغذية من أنواع مختلفة:

- مواصفات عددية تحدد الخصائص المطلوبة للمنتجات، مثل حدود التلوث، أو الحدود القصوى لمستوى المخلفات (بما في ذلك طرق المعاينة والتحليل التي تستخدم لقياس خاصية محددة).
- مواصفات التجهيز التي تحدد الطريقة التي ينبغي اتباعها لإنتاج الأغذية بما في ذلك أهداف الأداء القابلة للتحقق والتي قد تكون عددية.
- مواصفات التجهيز التي تحدد متطلبات نظام الإدارة مثل الوثائق المطلوبة.

وفي حين أن مصطلحي "مواصفة" و"مخطط" يستخدمان أحيانا بصورة متبادلة، إلا أنه تجدر ملاحظة الفرق بين المصطلحين. فمخطط المواصفات الخاصة للأغذية يتكون من المواصفة وكذلك هيكل حوكمة للتصديق والإنفاذ. ويحدد Henson and Humphrey (2009) خمس وظائف رئيسية تنطوي عليها مخططات وضع المواصفات وهي: وضع المواصفات، واعتمادها، وتنفيذها، وتقييم التقيد بها، وإنفاذها. ويعد فهم الفرق بين "المواصفة" و"المخطط" أساسيا لتفسير الاختلافات التي تلاحظ بين مواصفات هيئة الدستور الغذائي ومخططات المواصفات الخاصة للأغذية. ويقدم الجدول 4–1 موجزا للملامح الرئيسية للمواصفات الخاصة للأغذية التي يكون لها أثر كبير على ممارسات إدارة سلامة الأغذية على امتداد سلسلة الأغذية.

**الجدول 4-1: الملامح الرئيسية لأهم المواصفات الخاصة للأغذية والمخططات المتعلقة بها مقارنة بمواصفات هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة**

| | مخططات على أساس مواصفات المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية[5] | | | | | | المواصفات الدولية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاتحاد البريطاني للبيع بالقطاعي | المواصفة الغذائية الدولية | الأغذية ذات النوعية السليمة 2000 | شهادات نظم سلامة الأغذية 2000 | المبادرة العالمية **GlobalGAP** [6] **(FV)** | الأغذية ذات النوعية السليمة 1000 | الأيزو 22000 | مبادئ النظافة والمدونات الأخرى ذات الصلة للدستور الغذائي |
| التركيز الجغرافي | السوق البريطانية | السوق الألمانية والفرنسية والإيطالية | سوق الولايات المتحدة وأستراليا | أوروبا | دولية (أوروبية أساسا) | سوق الولايات المتحدة وأستراليا | دولية | دولية |
| المالكون | تجار القطاعي والمنظمات التجارية البريطانية | منظمات تجارة القطاعي الألمانية والفرنسية والإيطالية | منظمات تجارة القطاعي الأمريكية | مؤسسة التصديق على سلامة الأغذية | منظمات تجارة القطاعي الأوروبية | منظمات تجارة القطاعي الأمريكية | منظمات المواصفات الدولية | منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية |
| الأعضاء من بينهم | Tesco, Sainsbury's, Marks and Spencers | Carrefour, Tesco, Ahold, Wal Mart, Metro, Migros and Delhaize | Ahold, Carrefour, Delhaize, Metro, Migros, Tesco and Wal-Mart | (Std based on 22 الأيزو 000 & BSI PAS 220) | Ahold, Aldi,, ASDA, COOP, Conad, Migros, Metro, Marks & Spencers, Sainsbury's, SPAR, Tesco, Tegelmann, US Food Service | Ahold, Carrefour, Delhaize, Metro, Migros, Tesco and Wal-Mart | 105 هيئات عضو (هيئة لكل بلد) من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أعضاء مراسلين مشتركين | 180 دولة عضوا بالإضافة إلى مراقبين |
| المستخدمون النهائيون (الذين يطبقون المواصفات) | صانعو الأغذية | صانعو الأغذية | صانعو الأغذية | صانعو الأغذية | منتجو المواد الأولية | منتجو المواد الأولية | السلسلة الكاملة للأغذية | السلسلة الكاملة للأغذية |

[5] استهل منتدى السلع الاستهلاكية المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية في عام 2000. وتجمع المبادرة كبار الموظفين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا لنحو 650 منظمة لتجار القطاعي، والصانعين، ومقدمي الخدمات، وأصحاب المصلحة الآخرين من 70 بلدا. ومن أهداف المبادرة، "تحقيق الالتقاء بين مواصفات سلامة الأغذية عن طريق استمرار **عملية وضع المواصفات** لمخططات إدارة سلامة الأغذية". وتشمل عملية وضع المواصفات مقارنة المخططات الخاصة لسلامة الأغذية مع المواصفات الخاصة لإدارة سلامة الأغذية المبينة في الوثيقة التوجيهية للمبادرة (GFSI 2007)، وحتى يونيو/حزيران 2010، كان هناك 13 مخططا معترفا به للمبادرة.

[6] تعد الممارسة الزراعية العالمية الجيدة بالنسبة للفاكهة والخضر الطازجة أحد مخططات عديدة للشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، غير أنها تعد حتى الآن أهم المخططات من الناحية التجارية.

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حكام الإدارة العامة وتشمل الممارسات الصناعية الجيدة /الممارسات الصحية الجيدة، والممارسات الزراعية الجيدة، وبرامج نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة[7] | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | جزئي |
| العناصر الرئيسية للممارسات الصناعية الجيدة، والممارسات الصحية الجيدة، والممارسات الزراعية الجيدة[8] | نعم | نعم | نعم | نعم (الممارسات الزراعية الجيدة) | نعم (الممارسات الزراعية الجيدة) | جزئي | نعم |
| العناصر الرئيسية لنظام تحليل مصادر الخطر | نعم | نعم | نعم | مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر | مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر | نعم | نعم |
| نظم التصديق على سلامة الأغذية؛ ومتطلبات المراجعة والمراجع | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | محدودة جدا |
| عدد مجالس المستهلكين | 107 (89 في أوروبا) | 66 (البعض له مكاتب دولية) | 20 | 97 | 20 | غير متاح | لا ينطبق |
| **عدد المنتجين المعتمدين** | **غير متاح** | **10 000** | **1 841** | **100 000** | **156** | **غير متاح** | **لا ينطبق** |

[7] تشمل: العمليات والإجراءات الموثقة؛ والسياسات والدليل الإجرائي لسلامة الأغذية؛ ومسؤولية الإدارة؛ والالتزام والاستعراض (بما في ذلك نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة)؛ وإدارة الموارد؛ والمراجعة الداخلية؛ والإجراءات التصحيحية/حالات عدم التقيد؛ وإدارة الشكاوي والحوادث؛ والتتبع؛ وإدارة المعدات واعتمادها؛ وتحليل المنتجات.

[8] تشمل: المكان؛ والمرفق؛ والصناعة؛ والمعدات؛ والصيانة؛ ومرافق الموظفين؛ ومخاطر التلوث؛ والفصل، وإدارة المخزونات؛ والنظافة والتنظيف؛ وجودة المياه؛ وإدارة النفايات؛ ومكافحة الآفات؛ ومراقبة مبيدات الآفات/الأعشاب، والنقل؛ والنظافة الشخصية؛ والتدريب.

### 4-2 القوى المحركة لوضع المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية

حدث في البلدان المتقدمة خلال التسعينات من القرن الماضي عدد من الإخفاقات الواضحة في نظام سلامة الأغذية أدى إلى إجراء تغييرات رقابية في جميع أنحاء العالم. وكانت التغيرات تهدف إلى إيجاد قدر أكبر من التنسيق بين أنشطة إدارة سلامة الأغذية على جميع مراحل سلسلة الأغذية، وتعزيز المسؤولية القانونية للقائمين على تشغيل سلسلة الأغذية من أجل سلامة الأغذية التي ينتجونها، ومسؤولية السوق، وتحسين الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسلامة العامة للأغذية. وبموازاة هذه التغيرات، كانت هناك أيضا تغييرات جوهرية في هيكل سوق الأغذية العالمية.

*4-2-1 إظهار العناية الواجبة:*

على ضوء السياق الموضح أعلاه، اعتمدت بلدان كثيرة تشريعات غذائية قطرية تلقي صراحة بالمسؤولية الأولية على القائمين على تشغيل سلسلة الأغذية للتأكد من سلامة الأغذية التي ينتجونها. وتضع الحكومات تشريعات قطرية لسلامة الأغذية يجب أن تتبعها صناعة الأغذية، وتجري، من خلال برامج للإنفاذ، "معاينات" لضمان الامتثال لهذه التشريعات القطرية. وهناك تأكيد متزايد على النهج الوقائية تجاه سلامة الأغذية عن طريق عملية وضع المواصفات ومدونات الممارسات لتعزيز الإدارة الصناعية لسلامة الأغذية التي تمنع أو تقلل من دخول مخاطر سلامة الأغذية في سلسلة الأغذية. ويتمثل نهج الوقاية الجديد في المواصفات الرسمية وبرامج الإنفاذ — والاهتمام الزائد بالتفتيش وقلة الاعتماد على معاينات المنتج النهائي.

ويعد ظهور المواصفات الخاصة للأغذية إلى حد كبير نتيجة لهذه السياسة الرقابية الجديدة لسلامة الأغذية. وفي أفضل الحالات، يمكن اعتبار المواصفات الخاصة للأغذية آليات لتنفيذ السياسات العامة دعما لإمداد الأغذية السليمة. وتستطيع الشركات التجارية التي تنفذ المواصفات الخاصة للأغذية إظهار "العناية الواجبة" وتدنية المسؤولية في حالة الحوادث الخاصة بسلامة الأغذية.

*4-2-2 المصادر العالمية والحاجة إلى إدارة محسنة لسلسلة الإمداد*

على ضوء البيئة الرقابية المبينة أعلاه، يصبح من الواضح أن مواصفات سلامة الأغذية تشكل جزءا أساسيا من أي استراتيجية لإدارة الإمداد، خاصة في حالة الشركات المتعددة الجنسيات التي تحصل على الأغذية ومكوناتها من بلدان عديدة لها نظم إنتاج، وبنية أساسية، وأطر رقابية، وقدرات فنية كلها متباينة بدرجة كبيرة . وتوفر مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية أداة فعالة لضمان إمداد الأغذية السليمة وإعفاء الموردين في نفس الوقت من قدر كبير من تكاليف إدارة الإمداد.

*4-2-3 زيادة اهتمام المستهلك بسلامة الأغذية*

أصبح المستهلكون أكثر وعيا بالأغذية ونظم الأغذية وأثرها على الصحة. وهم يهتمون تحديدا بسلامة الأغذية. وهناك اتفاق عام على أن سلامة الأغذية ينبغي ألا تستخدمها صناعة الأغذية كأداة للمنافسة. وكانت المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية التي استهلها كبار ممثلي قطاع بيع الأغذية بالقطاعي في عام 2000 بمثابة إشارة من رؤساء هذه الشركات المتعددة الجنسيات بأنه يتعين عليهم حشد قواهم بشأن مسألة سلامة الأغذية بدلا من المنافسة. وتسعى المبادرة إلى وضع مواصفات[9] للمخططات الخاصة لسلامة الأغذية لتسهيل الاعتراف بأي مخططات معيارية من جانب أي عضو من أعضاء المبادرة. غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان قد تحقق هدف المبادرة الذي يقول: متى جرى التصديق على المواصفات، فإنها تقبل في كل مكان. ومن الواضح أن أيا من البلدان الأعضاء التي ردت على استبيان منظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، 2009) لم يلاحظ أي تخفيف نتج عن الحاجة إلى تصديقات متعددة.

ولا تزال مواصفات الشركات الفردية تمثل جزءا هاما من ساحة المواصفات، وهذه بالتأكيد تخدم وظيفة التمييز بين المنتجات، وكما لوحظ قبل ذلك، تتضمن هذه المواصفات أحكاما تغطي طائفة من الأهداف التشغيلية: سلامة الأغذية، والاستدامة البيئية، والممارسات التجارية الأخلاقية وغيرها. ولهذا من الممكن تماما في كثير من الحالات أن تتميز هذه المواصفات الخاصة أساسا فيما يتعلق بالأهداف البيئية أو الأخلاقية. غير أن الرسائل التي تنقل عن طريق المواقع الشبكية للشركات في بعض الحالات على الأقل تكون غامضة، خاصة فيما يتعلق بمخلفات مبيدات الآفات والتدابير التي تتخذها شركات البيع بالقطاعي لتخفيضها. ومن الأمثلة على هذه الرسائل: "إننا مسؤولون عن تحسين مواصفات الجودة بصورة مستمرة بالنسبة للفاكهة والخضر الطازجة طبقا لأحدث البحوث العلمية بهدف تدنية المخاطر بالنسبة للمستهلك" و"تلتزم الشركة الآن بالشفافية بالنسبة لحجم المواد الضارة الموجودة في الفاكهة والخضر الطازجة الخاصة بها". وينبغي تفسير مثل هذه الرسائل على ضوء ما هو معروف عن تصور المستهلك لنسبة مخلفات مبيدات الآفات. ويتضح من عدة استقصاءات عن تصور المستهلكين وجود اعتقاد واسع النطاق بأن مخلفات مبيدات الآفات تمثل أحد الشواغل الصحية الهامة (Mondelaers et al, 2009; Petz, 2008). ولهذا يمكن الافتراض بأن بعض المستهلكين قد يفسرون مواصفات مخلفات مبيدات الآفات الخاصة بشركات البيع بالقطاعي على أنها توفر وقاية محسنة لسلامة الأغذية علاوة على اللوائح القطرية، وهذا ليس صحيحا بطبيعة الحال. ويرد مزيد من المناقشة عن هذه المسألة في القسم 5 من هذه الورقة. فالمعلومات التي تقدمها صناعة الأغذية للجمهور عن مخططاتها لوضع مواصفات لسلامة الأغذية تحمل رسالة تقول إن سلامة منتجاتها تتجاوز ما تتطلبه المواصفات العامة ( Codron et al, 2005). وليس من الواضح ما هو التأثير الذي تتركه هذه الرسائل على ثقة الجمهور في السلطات العامة لسلامة الأغذية. وقد أوضحت تجربة الأزمات السابقة لسلامة الأغذية أن ثقة الجمهور في السلطات الوطنية لسلامة الأغذية

[9] تشمل عملية وضع المواصفات مقارنة الأحكام الخاصة لمخططات وضع مواصفات سلامة الأغذية مع المواصفات المحددة لإدارة سلامة الأغذية في الوثيقة التوجيهية للمبادرة. وتعتبر تلك المواصفات التي تستوفي جميع المعايير وتشمل مواصفات معايرة طبقا للمبادرة "وينبغي الاعتراف بها من جانب كافة أعضاء "منتدى أعضاء السلع الاستهلاكية" على أنها تفي بمتطلبات إدارة سلامة الأغذية. وهذه هي الاستراتيجية الرئيسية لتحقيق هدف المبادرة المعلن وهو " متى جرى التصديق على المواصفات، فإنها تقبل في كل مكان".

تحقق أفضل مصالح جميع أصحاب المصلحة داخل قطاع الأغذية – بما في ذلك، وربما على وجه الخصوص، صناعة الأغذية.

## 5 – الشواغل فيما يتعلق بانتشار المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية

يتضح من استعراض المطبوعات الأخيرة (Wolff and Scannell، 2008؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، 2009أ؛ وIIED، 2009؛ ومنظمة التجارة العالمية، 2010) الاتفاق على أن المسائل التالية تمثل مصدر قلق بين بعض الأطراف؛

- تشدد متطلبات سلامة الأغذية مقارنة بالدستور الغذائي.
- المواصفات الآمرة بدلا من أن تكون مواصفات مركزة.
- تكاليف التصديق/متطلبات التصديقات المتعددة.
- التأثير على الوصول إلى الأسواق وعلى الصحة العامة.
- الشفافية/إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في صنع القرار.
- شرعية المواصفات الخاصة للأغذية واحتمال تقويضها للنظام الرقابي العام لسلامة الأغذية.

ويتناول الجزء الباقي من هذا القسم كلا من هذه المسائل ويناقش و/أو يحلل المعلومات المتاحة المتعلقة بكل من هذه الشواغل المعلنة.

### 5-1 التشدد بالنسبة لمواصفات الدستور الغذائي والمتطلبات الرسمية ذات الصلة

عند تناول هذه المسألة، من المفيد التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من المواصفات:

- المواصفات العددية مثل الحد الأقصى للتلوث وحدود المخلفات.
- مواصفات التجهيز التي تحدد عناصر الممارسة الجيدة في إدارة جميع العمليات على امتداد سلسلة الأغذية وفي إجراءات تأكيد التقيد بها.

ويعد تقييم الاتساق مع أحكام الدستور الغذائي أمر أكثر بساطة في الحالة الأولى، وسنتناول هذه الحالة الأولى.

#### *5-1-1 المواصفات العددية*

*أحكام المواصفات الخاصة المتعلقة بمخلفات مبيدات الآفات*

عموما، تشير المواصفات الخاصة الجماعية للأغذية مثل الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية إلى تشريعات رسمية سارية عن مخلفات مبيدات الآفات ***ولا تضع*** شروطا إضافية. غير أن هناك قرائن كثيرة لشركات فردية للبيع

بالقطاعي تدرج أحكاما خاصة بمخلفات مبيدات الآفات تكون أكثر تشددا من الأحكام المقابلة في الدستور الغذائي[10] واللوائح القطرية. وعلى وجه الخصوص:

- يفرض عدد كبير من الشركات الخاصة للبيع بالقطاعي حدودا صارمة تتراوح ما بين 25 في المائة إلى 80 في المائة من الحدود القصوى القطرية للمخلفات (انظر الجدول 5–1).
- يفرض عدد متزايد من الشركات الخاصة للبيع بالقطاعي حدودا على العدد الكلي للمخلفات الموجودة في الأغذية.

وفي الحالة الأولى، من المهم ملاحظة أن تخفيض الحد الأقصى لمستوى المخلفات لا يوفر وقاية إضافية للصحة العامة. فتقرير الحد الأقصى لمستوى المخلفات يستند إلى الممارسات الزراعية الجيدة وهي عادة قيم أقل من حد النهاية لسلامة الأغذية. وعلى أية حال، فإن الحد الأقصى لمستوى المخلفات الذي قرره الاجتماع المشترك المعني بمبيدات الآفات يشمل دائما مقارنة للحد مع الاستهلاك اليومي المقبول[11] لضمان "عدم وجود أي ضرر" من منظور سلامة الأغذية.

**الجدول 5–1: الأحكام المتعلقة بمخلفات مبيدات الآفات في مواصفات مختارة لشركات فردية للبيع بالقطاعي[12]**

| | النسبة المئوية من الحد الأقصى القطري لمستوى المخلفات المقبولة | العدد الأقصى للمخلفات المقبولة |
|---|---|---|
| الشركة 1 | ٪50 | |
| الشركة 2 | ٪33 | |
| الشركة 3 | ٪33 | |
| الشركة 4 | ٪80 | 3 أو 4 أو 5 مخلفات |
| الشركة 5 | ٪80 | 5 مخلفات |
| الشركة 6 | ٪70 | 3 أو 4 أو 5 مخلفات |
| الشركة 7 | ٪70 | 3 أو 4 أو 5 مخلفات |
| الشركة 8 | ٪70 | 3 أو 4 أو 5 مخلفات |
| الشركة 9 | | 3 أو 4 أو 5 مخلفات |
| الشركة 10 | | 3 أو 4 أو 5 مخلفات |
| الشركة 11 | ٪70 | |
| الشركة 12 | حدود قصوى داخلية لمستوى المخلفات بناء على الاستهلاك اليومي المقبول | |
| الشركة 13 | ٪25 | |

[10] كانت هناك مناقشات داخل لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية تتعلق بالحدود القصوى القطرية لمستوى المخلفات والأكثر تشددا من حدود الدستور الغذائي، ولكن مناقشة هذه الظاهرة تخرج عن نطاق هذه الورقة التي تتناول اتساق المواصفات الخاصة مع اللوائح الرسمية ولا تتناول عدم الاتساق بين المواصفات القطرية والدستور الغذائي.

[11] تستخدم قيمة الاستهلاك اليومي المقبول على أنها قيمة حد التعرض نتيجة تناول مخلفات مبيدات الآفات من الأغذية على المدى الطويل. والاستهلاك اليومي المقبول لأحد مخلفات المبيدات هو الاستهلاك اليومي الذي يبدو على امتداد الحياة أنه دون مخاطرة تذكر على صحة المستهلك استنادا إلى جميع الحقائق المعروفة.

[12] تم الحصول على معلومات عن مواصفات الشركات الفردية للبيع بالقطاعي من نسخ المواصفات التي قدمها المطلعون الذين أجريت معهم لقاءات أثناء إعداد هذه الورقة. ولم تقدم أسماء شركات البيع بالقطاعي المعنية حيث أنها اعتبرت غير ضرورية لتوضيح النقطة المتعلقة باستخدام مواصفات عددية أكثر تشددا لسلامة الأغذية.

والممارسة الثانية لتقييد عدد المخلفات تتعلق بالتأثير السمي المتراكم من مخلفات متعددة. وهذه المسألة ظهرت مؤخرا ولم توضع لها أي نماذج لتقييم المخاطرة ولا تتوافر لها أي بيانات توضح أثرها على المستويات التي تستدعي الاهتمام. وحتى إذا كانت الشواغل من تعرض الجمهور للمخلفات المتعددة هي الدافع، فإن الرد يكون تعسفيا وليس قائما على اعتبارات علمية. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية وهيئاتهما المستقلة باستخدام أفضل العلوم المتاحة كأساس لاتخاذ القرارات، ويلزم عمل الكثير بشأن تقييمات المخاطر التي تتناول التعرض المتعدد للملوثات. وفي الوقت نفسه، فإن الرد الأفضل الذي تؤيده منظمة الأغذية والزراعة بحماس هو وضع وتنفيذ برامج للإدارة المتكاملة للآفات من أجل تخفيض استخدام مبيدات الآفات داخل نظام زراعي مستدام.

وهناك بُعد هام آخر لممارسة تحديد العدد الكلي للمخلفات: ففي بعض الحالات، قد يقوض برامج الإدارة المتكاملة للآفات التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة بقوة والتي اعتمدها عدد من الحكومات كسياسة عامة. وتشمل الإدارة المتكاملة للآفات استخداما مخفضا لطائفة عريضة من مبيدات الآفات، وتجمع بدلا من ذلك بين استراتيجيات وممارسات مختلفة للإدارة من أجل السيطرة على الآفات واستخدام مبيدات آفات معينة عند الضرورة تستهدف آفات محددة. وقد يؤدي هذا في بعض الأحيان إلى مستويات أقل من المخلفات المتعددة. والمواصفات الخاصة للأغذية التي تفرض حداً ***تعسفيًا*** لعدد المخلفات المقبولة في منتجات معينة قد تشجع المنتجين على استخدام طائفة عريضة من مبيدات الآفات، وهو ما يتعارض مع نهج الإدارة المتكاملة للآفات. وكانت الضغوط التي مارستها جماعات من المجتمع المدني لتخفيض استخدام مبيدات الآفات بمثابة قوة هامة أدت إلى اعتماد الإدارة المتكاملة للآفات ونظم إنتاج أخرى ملائمة للبيئة. غير أن الأمر يقتضي من الشركات الفردية للبيع بالقطاعي أن تستجيب بصورة مسؤولة للضغوط العامة وتؤكد أنها تستخدم مشورة الخبراء بصورة ملائمة عند وضع وتنفيذ مواصفاتها للتأكد من أنها تدعم تنفيذ السياسة العامة ولا تعرقلها.

*توقع المواصفات الخاصة للأغذية لإجراء رقابي منتظر*

لقد قيل إنه في بعض الحالات تدرج مواصفات الشركات الفردية مركبات كيميائية معينة في القائمة السوداء، وخاصة مبيدات الآفات التي تبحثها الهيئات الرقابية. وليس من الواضح ما إذا كان هذا الإجراء يتخذ للسماح لنفسها بأقصى وقت ممكن لإعادة تنظيم سلاسل إمداداتها وبالتالي تتجنب أي اضطراب في قاعدة إمداداتها في حالة صدور لوائح جديدة، أو ما إذا كان مثل هذا العمل هو للدفاع عن فكرة المستهلك المتعلقة بالمخاطر المرتبطة باستخدام مادة كيميائية معينة. وفي كلتا الحالتين، عندما تفعل الشركات ذلك، فإنها تحمّل تكاليف المخاطر والتعديل على مورديها.

وعلى مدى الفترة من 2000–2005، نفذت منظمة الأغذية والزراعة مشروعا شاركت فيه سبعة بلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكان يهدف إلى تخفيض مستويات التلوث بالأكراتوكسين – ألف في البن الأخضر[13]. وكان

[13] كان هذا المشروع بتمويل من الصندوق المشترك للسلع الأساسية وحكومة هولندا بدعم من صناعة البن الأوروبية وتحت إشراف منظمة البن الدولية. وكانت البلدان المشاركة: كوت ديفوار، وكينيا، وأوغندا، والهند، وإندونيسيا، والبرازيل، وكولومبيا.

العامل المحرك وراء المشروع هو ما أعلن عن قيام منظمي سلامة الأغذية الأوروبيين ببحث الحاجة إلى وضع حد للأكراتوكسين من أجل حماية الصحة العامة وكان الحد قيد البحث هو خمسة أجزاء من المليار للبن الأخضر. وفي نهاية الأمر، قرر الاتحاد الأوروبي في عام 2004 أن يكون الحد هو خمسة أجزاء من المليار للبن المحمص والبن المطحون دون وضع حد للبن الأخضر. غير أن فريق المشروع علم في الوقت نفسه أن كثيرا من المستوردين يفرضون ضرورة تقديم شهادات تحليل تبين أن محتوى الأكراتوكسين في البن الأخضر يقل عن خمسة أجزاء من المليار، في حين أن مثل هذا التدبير لم يفرض من قبل. وقد تسبب هذا في تكلفة إضافية غير ضرورية للتجار والمصدرين وقدر كبير من عدم اليقين بالنسبة للملايين من صغار منتجي البن والمنظمات التي تمثلهم. وقد طلب من هيئة الدستور الغذائي بعد ذلك وضع مدونة سلوك لتخفيض الأكراتوكسين في البن الأخضر. وقد اعتمدت هذه المدونة في عام 2009 (هيئة الدستور الغذائي، 2009ب). ولم يكن هناك أي طلب لقيام هيئة الدستور الغذائي بوضع حد للأكراتوكسين في البن الأخضر.

*المعايير الميكروبيولوجية*

في حين أنه من الصحيح بكل تأكيد أنه في السنوات الأخيرة حدث تحول نحو توجيه اهتمام أكبر إلى مواصفات التجهيز بدلا من مواصفات المنتج، إلا أن المواصفات الأخيرة لا تزال تقوم بدور هام في الرقابة على الأغذية. والواقع أنه في اللوائح القائمة على النتائج، تستطيع السلطات وضع معايير ميكروبيولوجية كي تلتزم بها الصناعة تاركة لها أن تختار أنسب وسيلة للوصول إلى النتيجة المحددة على ضوء خصوصيات نظام أو عملية إنتاجها. وقد جرى قدر كبير من النقاش داخل هيئة الدستور الغذائي حول مسألة المعايير الميكروبيولوجية: فقد أعدت خطوط توجيهية لوضع وتطبيق معايير ميكروبيولوجية للأغذية[14]، كما وضعت مبادئ خطوط توجيهية لإجراء تقييم للمخاطر الميكروبيولوجية وإدارة المخاطر (هيئة الدستور الغذائي، 2009ج). وتلقت هيئة الدستور الغذائي طلبات قليلة للغاية من البلدان الأعضاء لوضع معايير ميكروبيولوجية دولية مع أن كثيرا من الحكومات قد اعتمدت مثل هذه المعايير على المستوى القطري[15].

وعموما، فإن المواصفات الخاصة الجماعية للأغذية التي تشمل عمليات التصنيع لا تتضمن معايير ميكروبيولوجية "خاصة"، ولكنها تشير إلى تلك المعايير التي وضعتها السلطات القطرية المختصة. وتتضمن مواصفات الشراكة العالمية بشأن الثروة الحيوانية معايير ميكروبيولوجية لرصد العوالق الحيوانية التي لها أهمية من حيث ممارسات النظافة الجيدة في عملية الإنتاج الأولي، وهذه المعايير تتوافق مع مواصفات المنظمة العالمية لصحة الحيوان (المنظمة العالمية لصحة الحيوان، 2009). وتتضمن بعض مواصفات الشركات الفردية بالفعل معايير ميكروبيولوجية ولذلك قد تعتبر

[14] يجري حاليا تنقيح هذه الخطوط التوجيهية لتشمل أفكارا جديدة عن أهداف سلامة الأغذية وأهداف الأداء. وهي الخطوة 2 في عملية الدستور الغذائي.

[15] تشمل المعايير الميكروبيولوجية للدستور الغذائي التي وضعت منذ بدء اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم مخاطر مواصفات *للسالمونيلا والكرونوباكتر* في مساحيق الأغذية البديلة للرضع والأطفال (CAC/RCP 66 – 2008) والاستيروزيس في الأغذية الجاهزة (*CAC/GL 61 – 2007*). وهناك أيضا عدد من المعايير الميكروبولوجية التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي قبل بدء اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر، مثل تلك المواصفات الخاصة بالمياه المعدنية الطبيعية (Codex Stan 108-1981) والسالمونيلا في التوابل (CAC/RCP 42 – 1995).

أكثر صرامة من الدستور الغذائي، مع أنه من الأفضل بحث ما إذا كانت المعايير الموضوعة تتوافق مع توجيهات هيئة الدستور الغذائي ومع المواصفات القطرية ذات الصلة. ولم تبذل أي محاولة لإجراء استعراض مستفيض لمواصفات الشركات الفردية من أجل تقييم استخدامها للمعايير الميكروبيولوجية. غير أن الجدول 5–2 أدناه يتضمن مثالا للمعايير الميكروبيولوجية الموجودة في مواصفات إحدى الشركات الخاصة للبيع بالقطاعي وذلك لتوضيح بعض النقاط:

- تفرض المعايير الميكروبيولوجية التي وضعتها شركات البيع بالقطاعي عبئا إضافيا كبيرا على الموردين فيما يتعلق بالاختبارات. وتعد هذه المعايير الخاصة بالشركات البيع بالقطاعي إضافة إلى اللوائح الوطنية ذات الصلة.
- تؤكد هيئة الدستور الغذائي أن المعايير الميكروبيولوجية يجب أن ترافقها خطط للمعاينة وطرق تحليل محددة يستحيل بدونها تفسير النتائج. ويبدو أن هذا ليس هو الحال دائما مع مواصفات الشركات الخاصة للبيع بالقطاعي.
- تستند المعايير الميكروبيولوجية التي وضعتها الحكومات القطرية وهيئة الدستور الغذائي إلى حقائق علمية ثابتة — أما الأساس الذي تقوم عليه بعض المعايير الميكروبيولوجية التي وضعتها شركات خاصة للبيع بالقطاعي فمن الممكن أن تكون غير واضحة في بعض الأحيان.

ومن بين المشاكل الخاصة بمتطلبات السلامة الصحية للمواصفات الخاصة المذكورة في التقرير الاستقصائي للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، تلك المتطلبات الخاصة باللستريوزس في منتجات الدواجن المطهية، وتقوم المنظمة العالمية لصحة الحيوان بمتابعة ذلك مع المجيبين (المنظمة العالمية لصحة الحيوان، 2010). ويشير بعض المجيبين في استقصاء منظمة التجارة العالمية إلى التكاليف المفرطة بسبب المتطلبات الخاصة بالتحليل الميكروبيولوجي، ويشيرون أيضا إلى المتطلبات الخاصة باختفاء اللستريوزس من بعض منتجات اللحوم النيئة (منظمة التجارة العالمية، 2009). ومن الضروري إيجاد فهم أفضل للمشاكل التي تظهر على الطبيعة والعمل بصورة مستمرة لتحسين التوجيهات الصادرة من السلطات الدولية والقطرية إلى الصناعة بشأن إدارة المخاطر الميكروبيولوجية. وقد اقترحت لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية تنقيح "المبادئ الخاصة بوضع وتطبيق المعايير الميكروبيولوجية" (هيئة الدستور الغذائي، 2009د). ويشمل نطاق العمل المقترح توجيهات بشأن استخدام الصناعة والسلطات القطرية للمعايير الميكروبيولوجية. وينبغي للبلدان الأعضاء أن تكون على وعي بالعلاقة المحتملة بين هذا العمل والشواغل التي أعرب عنها بشأن مواصفات الأغذية الخاصة.

ويجري حاليا القيام بمثل هذا العمل في إطار لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، حيث تجري مناقشة مسودة الخطوط التوجيهية لمراقبة *الكمبلوبكتر والسالمونيلا* في لحوم الدواجن. وتستفيد هذه الخطوط التوجيهية من تقييمات المخاطر الأخيرة التي أجرتها اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية عن الكمبيلوبكتريا والسالمونيلا في الدواجن[16]، والمزمع استخدامها من

[16] تتاح تقارير هذه الاجتماعات والاجتماعات الأخرى بشأن تقييم المخاطر لاستخدامها من جانب السلطات القطرية والشركات التجارية الخاصة (www.fao.org/ag/agn/agns/micro_en.asp).

جانب السلطات القطرية والصناعة عند تصميم وتنفيذ نظم لإدارة سلامة الأغذية. وعند إعداد هذه الخطوط التوجيهية، اعترفت لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بالحاجة إلى دعم البلدان لتطبيق هذه الخطوط التوجيهية، وطلبت من منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية استحداث أداة لدعم القرار يمكن استخدامها لهذا الغرض. وقد استحدثت صيغة أولية لهذه الأداة وسيجري استكمالها مع نهاية العام. وتلتمس منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بنشاط موارد خارجة عن الميزانية لبناء القدرات في البلدان النامية على استخدام الأداة التي ستمسح لها بتحسين ضوابطها الخاصة بالنظافة إلى أقصى حد فيما يتعلق بنظم إنتاجها وإظهار كفاءة تدابيرها للشركاء التجاريين أو للمشترين من القطاع الخاص.

### *5-1-2 تشدد المواصفات الخاصة بالتجهيز مقارنة بتوجيهات هيئة الدستور الغذائي*

كما لوحظ في القسم 4-1 وكما شُرح بالتفصيل في Henson and Humphrey (2009)، هناك وظائف مختلفة ينطوي عليها مخطط وضع المواصفات. ومن المهم ألا نفترض أن عدد الأحكام الواردة في إحدى المواصفات تعادل بصورة مباشرة "تشدد" المواصفة. فكثير من الأحكام الواردة في مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية تشير إلى وظائف تتجاوز نطاق مواصفات الدستور الغذائي. فالمواصفات الأخيرة لا تهتم عادة بإيجاد وسائل ينبغي بواسطتها استيفاء نتيجة معينة، أو بالنص على شروط ينبغي أن تنطبق على مراجعة المواصفة. وتعد مدونات السلوك الخاصة بالدستور الغذائي، مثل نصوص المدونات الأخرى، بمثابة توصيات للحكومات التي يمكنها اتخاذ عدد من التدابير لاعتماد هذه النصوص أو إدماجها في اللائحة القطرية والإجراءات الرسمية. وفي أفضل الأحوال، تستخدم الحكومات ومشغلو القطاع الخاص هذه المدونات كأساس لوضع مدونات قطرية تتسق مع توجيهات الدستور الغذائي وتُطوّع كي تلائم الظروف القطرية.

**الجدول 5–2: المعايير الميكروبيولوجية في مواصفات خاصة ورسمية مختارة**

| المنتج | مواصفات الشركات الفردية للبيع بالقطاعي | | لائحة الاتحاد الأوروبي | | لائحة نيوزلندا | | الدستور الغذائي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكائن | الحد | الكائن | الحد | الكائن | الحد | |
| دواجن نيئة – الجسم بالكامل | الأطباق البكتيريا في عدد SPC [d] | $< 10^5$ cfu/cm$^{2a}$ | salmonella (after chilling)[c] | absence in 25g in pooled sample of neck skin[b] | لا توجد معايير ميكروبيولوجية | | لا توجد معايير ميكروبيولوجية |
| | campylobacter [d] | $< 10^2$ cfu/g[a] | | | | | |
| | Enterobacteriaceae [d] | $< 10^3$ cfu/g[a] | | | | | |
| لحم مفروم | SPC [d] | $< 10^6$ cfu/g[a] | Aerobic colony count [c] | m < 5 X10$^5$ cfu/g; M< 5 X10$^6$ cfu/g[b] | لا توجد معايير ميكروبيولوجية | | لا توجد معايير ميكروبيولوجية |
| | E.coli [d] | < 10 cfu/g[a] | E. coli[c] | m <50 cfu/g; M < 500 cfu g[b] | | | |
| | Enterobacteriaceae [d] | $< 10^5$ cfu/g[a] | salmonella[d] | absence in 10g[b] | | | |
| نبتات الفول | E.coli [d] | < 3 cfu/g[a] | Salmonella [d] | absence in 25g[b] | Salmonella [d] | absence in 25g[b] | لا توجد معايير ميكروبيولوجية |
| | Listeria monocytogenes [d] | absence in 25g[a] | | | | | |
| | Salmonella [d] | absence in 25g[a] | | | | | |

a– لم تقدم خطة المعاينة.

b– قدمت خطة المعاينة.

c– في نهاية عملية التصنيع.

d– في الأسواق خلال فترة الحفظ على رفوف العرض.

وإذا كان علينا أن نقارن عناصر المواصفات الخاصة الجماعية لسلامة الأغذية التي تتناول ممارسات النظافة الجيدة وممارسات الصناعة الجيدة، مع الأحكام المقابلة في الدستور الغذائي، فإننا نجد أنها متشابهة، وقبل الانتقال إلى تقديم أمثلة مختارة لهذا التلاقي مع الدستور الغذائي، هناك مسألتان يلزم تسليط الضوء عليهما لأنهما وراء الكثير من الصعوبات المعلنة التي يواجهها صغار المنتجين عند تطبيق المواصفات الخاصة للأغذية:

- التتبع هو مجال تتجاوز فيه بعض المواصفات الخاصة للأغذية توصيات هيئة الدستور الغذائي. ويعرّف الدستور الغذائي إمكانية التتبع/تتبع المنتج بأنه "القدرة على متابعة حركة الغذاء عبر مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع المحددة". وترد إشارة لذلك في عدة نصوص للدستور الغذائي مثل مدونات الممارسة بشأن التغذية الجيدة للحيوان، ومدونة الممارسة بشأن الأسماك والمنتجات السمكية. غير أن بعض المواصفات الخاصة للأغذية تطلب من الشركات أن تكون قادرة على تتبع جميع المواد الخام المستخدمة في عملياتها بدءا من المصدر والمنتج النهائي طوال التوزيع، وهو "ما يتجاوز" الدستور الغذائي ويتجاوز أيضا مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية التي تستند إلى معيار الأيزو 22 000 الذي يقضي بأنه "يمكن لنظام التتبع أن يحدد المواد الواردة من ***الموردين المباشرين*** و***مسار التوزيع الأولي*** للمنتج النهائي".
- وتحظى الوثائق ومتطلبات الاختبار المتعلقة بالمواصفات الخاصة للأغذية باعتراف واسع النطاق على أنها مصادر تنطوي على صعوبة بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة في البلدان النامية، وأن هذه الأحكام "تتجاوز" بالفعل الدستور الغذائي. وستناقش هذه النقطة في القسم 5–2.

ولعل بحث برنامج التآزر المشروط[17] يقدم أبسط صورة لفائدة المبادئ العامة لنظافة الأغذية بموجب الدستور الغذائي كأساس لممارسة النظافة الجيدة على المستوى القطري ولبرامج الصناعة. وبرنامج التآزر المشروط (التآزر، 2009) يحول الأسلوب الإنشائي لنص الدستور الغذائي إلى أحكام محددة ويتضمن تفاصيل إضافية عندما يرى واضع المواصفة أن هذا ضروري. وكمثال على أوجه التشابه، يقارن الجدول 5–3 المتطلبات المتعلقة بمراقبة المواد الواردة لبرنامج التآزر المشروط مع المبادئ العامة لنظافة الأغذية. والأحكام الإضافية الواردة في المواصفات الخاصة (وهي بالأحرف المائلة) يمكن اعتبارها تفاصيل إضافية ولكنها تتسق مع روح مبادئ الدستور الغذائي، خاصة مع ملاحظة أن نص الدستور الغذائي يوصي بأن يوجه تحليل المخاطر وضع تدابير إضافية لمراقبة جميع العمليات.

[17] يشمل برنامج التآزر المشروط الذي يشترك مع معيار الأيزو 22000 مخطط التآزر 22000 الذي يستند إلى مواصفة للمبادرة العالمية لسلامة الأغذية في فبراير/شباط 2010.

**الجدول 5–3: مقارنة أحكام برنامج التآزر المشروط بفعل مراقبة المواد الخام الواردة مع الدستور الغذائي**

| المبادئ العامة لنظافة الأغذية بموجب الدستور الغذائي | برنامج التآزر المشروط |
|---|---|
| **3-5 شروط المواد الواردة** | **القسم 9-1 إدارة المواد المشتراة** |
| ينبغي ألاّ تقبل أي مؤسسة غذائية أي مواد غذائية نيئة أو أي مكونات غذائية من المعلوم أنها تحتوى على طفيليات، أو كائنات دقيقة، أو مبيدات، أو بقايا عقاقير حيوانية أو مواد ذات تأثير سام، أو توجد بها مواد متحللة أو غريبة لا يمكن خفضها إلى المستوى المعتاد الذي يسمح بتخزينها و/أو تجهيزها. | ينبغي ألاّ تقبل أي مؤسسة غذائية أي مواد غذائية نيئة أو أي مكونات غذائية من المعلوم أنها تحتوى على طفيليات، أو كائنات دقيقة، أو مبيدات، أو بقايا عقاقير حيوانية أو مواد ذات تأثير سام، أو توجد بها مواد متحللة أو غريبة لا يمكن خفضها إلى المستوى المعتاد الذي يسمح بتخزينها و/أو تجهيزها. |
| وينبغي تحديد شروط قبول المواد النيئة وتطبيقها، حسب مقتضى الحال. | وينبغي حسب مقتضى الحال تحديد شروط قبول المواد النيئة وتطبيقها |
| وينبغي، حسب مقتضى الحال، التفتيش على المواد أو المكونات الغذائية النيئة وتخزينها قبل تجهيزها. | *تسجل جميع المواد ذات الصلة بسلامة الأغذية من أجل الاستخدام المقصود* |
| وينبغي، عند الضرورة، إجراء الاختبارات المختبرية عليها لتحديد مدى سلامتها للاستخدام. ولا ينبغي أن تستخدم إلاّ المواد أو المكونات الغذائية النيئة السليمة والصالحة. | *يتم التحقق من تقيد المواد الواردة بمتطلبات الشراء المحددة.* |
| وينبغي أن تخضع المواد أو المكونات الغذائية النيئة الموضوعة بالمخازن لدورة تخزين فعلية. | وينبغي، حسب مقتضى الحال، التفتيش على المواد أو المكونات الغذائية النيئة وتخزينها قبل تجهيزها.. |
| | وينبغي، عند الضرورة، إجراء الاختبارات المختبرية عليها لتحديد مدى سلامتها للاستخدام. ولا ينبغي أن تستخدم إلاّ المواد أو المكونات الغذائية النيئة السليمة والصالحة. |
| | (يتناول القسم 9-3 دورة التخزين) |

وتعطى مسألة مراقبة الألرجين (المواد المثيرة للحساسية) عادة أهمية أكبر في المواصفات الخاصة للأغذية مقارنة بالمبادئ العامة لنظافة الأغذية. فالمبادئ العامة تعتبر الألرجين خطرا غذائيا كيميائيا وتنطبق جميع الأحكام المتعلقة بهذه الفئة من المخاطر على الألرجين. وهذا يتضح من الجدول 5–4. وهناك تفاوت كبير في عمليات الإبلاغ التي تطلبها مختلف شركات البيع بالقطاعي أو المشترون الآخرون من الموردين فيما يتعلق بالألرجين والمعلومات المطلوبة عن المنتجات الموردة. وتعد بعض استمارات الإبلاغ التي يفرضها بعض المشترين معقدة لدرجة أنها غالبا ما تتجاوز قدرة الشركات التجارية الصغيرة التي تحتاج إلى مساعدة خارجية كبيرة (ومكلفة) لتلبية مطالب المشترين ( S. Hopgood, personal communication, 2010).

**الجدول 5–4: مقارنة أحكام إدارة سلامة الأغذية المتعلقة بمراقبة الألرجين**

| مراقبة الألرجين | |
|---|---|
| **برنامج التآزر المشروط** | **المبادئ العامة لنظافة الأغذية بموجب الدستور الغذائي** |
| 10–6–1 يتم تحديد ومراقبة الألرجينات الرئيسية لمنع انتقال التلوث | 5–1 التحكم في أخطار تلوث الأغذية – "ينبغي أن يحرص القائمون على تشغيل المنشآت الغذائية على التحكم في أخطار التلوث بتطبيق نظم مثل نظام تحليل أخطار التلوث ونقطة التحكم الحرجة." |
| يشير إلى التوجيه CE/13/2000 عن توسيم الأغذية | تشير إلى المواصفات العامة لتوسيم الأغذية: الحبوب المحتوية على الغلوتين؛ أي القمح، والراي، والشعير،والشوفان، والحنطة أو سلالاتها المهجنة ومنتجاتها؛ والقشريات ومنتجاتها؛ والبيض ومنتجات البيض؛ والأسماك والمنتجات السمكية؛ والفول السوداني؛ وفول الصويا، ومنتجاتهما؛ والألبان ومنتجات الألبان (بما في ذلك اللاكتوز)؛ وشجر الجوز ومنتجات الجوز؛ والكبريتات بتركيز 10 ملليغرام /كيلو غرام أو أكثر |
| 10–6–2 تتم حماية المنتجات من التلوث بالألرجين عن طريق التنظيف، أو إجراءات تغيير خط الإنتاج أو تتابع العمل | 4–1 ينبغي أن يكون التصميم الداخلي والمخطط العام لشركات الأغذية على نحو يمنع انتقال التلوث بين العمليات وأثناءها.<br>6–1–1 ينبغي أن يؤدي التنظيف إلى إزالة مخلفات الأغذية التي قد تكون مصدرا للتلوث. |
| 10–6–3 استئناف العمل الذي ينطوي على ألألرجينات يتم فقط بالنسبة للمنتجات المحتوية على نفس الألرجينات. | 5–1 التحكم في أخطار تلوث الأغذية – تشير إلى ضرورة تحديد المخاطر وتأمين الوسائل الملائمة للمراقبة. |
| 10–6–4 يتم تعريف الموظفين بالألرجينات ويتلقون تدريبا على الممارسات | 10–2 برامج التدريب – توفر توجيهات عامة عن التدريب. وتوجد متطلبات التدريب الخاصة في مدونات محددة للممارسات تابعة للدستور الغذائي. |

وثمة نقطة أخيرة تناقش في هذا القسم وهي أنه أحيانا ما يستخدم مقارن غير صحيح عندما توصف مدونات الدستور الغذائي بأنها "أساسية للغاية" أو أن بعض المواصفات الخاصة للأغذية تنتقد بأنها "صارمة للغاية" من وجهة نظر المعلق. وعلى سبيل المثال، فإن مقارن الشراكة العامة بشأن مواصفات الفاكهة والخضر الطازجة بالأحكام ذات الصلة في الدستور الغذائي تتطلب دراسة المبادئ العامة لنظافة الأغذية، ومدونة السلوك بشأن الفاكهة والخضر الطازجة، وفي بعض الحالات سيلزم بحث مدونة الممارسات التي يجري إعدادها حاليا عن الخضروات الورقية[18]. وعند اختيار المقارن الصحيح فإنه يمكن النظر إلى نصوص الدستور الغذائي على أنها أكثر تفصيلا في بعض الحالات. *وهذا يؤكد أن الاهتمام الواعي من جانب الحكومات باعتماد مدونات الدستور الغذائي، والمساعدة التقنية المقدمة من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف لدعم التنفيذ القطري لمواصفات الدستور الغذائي ستكون بمثابة إسهام قيم في تخفيض الصعوبات التي واجهها صغار المنتجين للالتزام على الأقل ببعض المواصفات الخاصة الرئيسية للأغذية.*

[18] يمكن أيضا دراسة نصوص أساسية للدستور الغذائي عن نظافة الأغذية (هيئة الدستور الغذائي، 2009).

### 2-5 المتطلبات الآمرة بخلاف المتطلبات التي تركز على النتائج

كان أحد الأمثلة الأكثر شيوعا التي قدمها المجيبون على استقصاء منظمة التجارة العالمية عن المواصفات الخاصة للأغذية التي تتجاوز المواصفات الدولية ذات الصلة يتعلق بالإجراءات التشغيلية المفصلة و **الآمرة** التي تتطلبها المواصفات الخاصة للأغذية (منظمة التجارة العالمية، 2009).

ومدونات الممارسات الدولية للدستور الغذائي لها مجال عالمي – فهي تركز على العوامل التي يلزم بحثها والنتائج التي يلزم تحقيقها وليس على كيفية تحقيق النتائج اعترافا بالمجال الواسع للحقائق التي تواجه البلدان الأعضاء. إلا أن شخصا ما في هذه المرحلة يجب أن يفسر التوجيه المقدم ويترجمه إلى تعليمات واضحة عن أي الأعمال والإجراءات يجب تنفيذها في إطار عمليات الأغذية لضمان إنتاج الأغذية السليمة بصورة موثوق بها. وتقوم الحكومات القطرية، ومنظمات المنتجين/تجارة الأغذية والشركات التجارية الفردية الخاصة بالأغذية جميعها بدور ما في ترجمة التوجيهات الدولية إلى إجراءات قابلة للتنفيذ وأحكام قابلة للمراجعة.

وتنطوي التوجيهات على عدد من المزايا:

- يستطيع المنتجون/القائمون بالتجهيز فهم ما هو مطلوب منهم بوضوح.
- يستطيع المراجعون أن يقرروا على الفور بشكل موحد ما إذا كان قد تم استيفاء الأحكام المطلوبة.
- يطمئن منفذو المواصفات بشكل معقول إلى أن مورديهم قد استوفوا متطلباتهم.

وعلى الرغم من هذه المزايا، لا يستطيع المرء أن يتغاضى عن المشاكل المحتملة التي تسببها الأحكام الآمرة:

- يمكن ألا تشجع على الابتكار داخل الصناعة؛
- يمكن أن تفرض حالات من عدم الكفاءة وتكاليف غير ضرورية على أولئك الذين يرغمون على الالتزام بها.

ويبدو من الواضح أن الشركات الفردية تلتزم بترجمة التوجيهات العامة إلى تعليمات واضحة لإدارة سلامة الأغذية في إطار عملياتها. وتنشأ المشكلة من أنه مع عولمة كثير من الشركات التجارية الخاصة بالأغذية، يمكن تطبيق متطلباتها **الآمرة** الداخلية على الموردين العاملين في ظروف شديدة التباين. وأصحاب الصناعات الكبيرة الذين عرف عنهم إصرارهم مع السلطات على أهمية اللوائح التي توفر لهم المرونة في تصميم وتنفيذ نظمهم الخاصة بسلامة الأغذية، هم الآن أقل رغبة في منح هذه المرونة لمورديهم.

*توضيح ملاءمة المواصفات الطوعية القطرية*

يعد توضيح ملاءمة المواصفات الطوعية القطرية للمواصفات الجماعية الخاصة للأغذية نهجا منطقيا لتفادي الآثار السلبية المحتملة مع الحفاظ على الجوانب الإيجابية لعملية التوجيهات. وهذا هو النهج الذي تتخذه عدة بلدان فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة للفاكهة والخضر الطازجة ( Henson and Humphrey,

2009). وفي بعض الحالات كان القطاع الخاص هو الذي يقود إعداد البرامج القطرية للممارسات الزراعية الجيدة، وفي حالات أخرى كان القطاع العام يقوم بدور استباقي بدرجة أكبر. وفي جميع الأحوال، فإن النتيجة الناجحة تتطلب التعاون والتنسيق بين العناصر الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وتوضح تجربة كينيا في مجال الممارسات الزراعية الجيدة الأثر المحتمل لعملية القياس المرجعي القطرية في جعل تنفيذ المواصفات الدولية الخاصة قابلة للتطبيق بدرجة أكبر في السياق المحلي. ومن الأمثلة على القضايا التي واجهتها فرقة المهام الفنية الوطنية وقبلتها الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة في عملية وضع المواصفات:

- الاعتراف بأن استخدام حاويات المياه بصنبور من أسفل لغسل الأيدي في الحقل يستوفي متطلبات "المياه الجارية" في المواصفة (Hamphry، تقرير 2008).
- الاعتراف بأن الصناديق ذات الأقفال التي تستخدم لحفظ مبيدات الآفات تستوفي متطلبات المواصفة فيما يتعلق بمخازن المواد الكيميائية.

وفي مواجهة فرض تدابير مكلفة لإدارة سلامة الأغذية، والتي لا تسهم بالضرورة في تحسين نتائج سلامة الأغذية، يجب أن تكون لدى البلدان القدرة على توضيح ملاءمة أي تدبير بديل من الناحية النوعية أو التقديرية فيما يتعلق بنتائج سلامة الأغذية. ويعد العمل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لاستحداث أداة لدعم القرار من أجل الرقابة الفعالة على الكمبلوبكتر والسالمونيلا على امتداد سلسلة الدواجن مثالا على تطوير مثل هذه القدرة. ويعد قبول الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة للنهج القائم على المخاطرة تجاه تحديد متطلبات اختبار المياه لأغراض مياه الري والذي اقترحته مواصفة نيوزلندا بشأن الممارسات الزراعية الجيدة مثالا على انتصار المنطق على عملية التوجيهات عندما يتثنى الدفاع عن مثل هذا المنطق بشكل واضح (P. Ensor, personal communication, 2010).

وقد يكون هناك في بعض الحالات مبرر لمتطلبات التجارب المختبرية في مواصفات خاصة معينة للأغذية، وفي حالات أخرى قد تشكل توجيهات تضيف تكاليف دون أن تضيف قيمة للصحة العامة. وينبغي للمجموعات الصناعية المحلية التي تدعمها مؤسسات عامة قطرية أن تكون قادرة على تقييم فائدة مثل هذه الأحكام، والتوسط، حسب الاقتضاء، مع الهيئات المعنية لتدنية التكاليف غير الضرورية، مع التأكيد على سلامة الأغذية. وفي بلدان كثيرة، قد يعني عدم وجود خدمات مختبرية معتمدة داخل البلد أنه يلزم إرسال العينات إلى الخارج لاختبارها وهذا قد يزيد كثيرا من التكاليف.

*متطلبات للتوثيق وحفظ السجلات*

تعد متطلبات التوثيق وحفظ السجلات جزءا هاما من نظم إدارة سلامة الأغذية، وكثيرا ما تنطوي على صعوبات بالنسبة لصغار القائمين على التشغيل. ومن الضروري أن يتم ترشيد متطلبات التوثيق بعناية وبطريقة توفر الضمانات اللازمة لسلامة الأغذية دون وضع العقبات والعراقيل في التسيير اليومي للعملية. وقد أثار بعض البلدان الأعضاء التي أجابت على استبيان منظمة التجارة العالمية بشأن المواصفات الخاصة شواغل تتعلق باستمارات التسجيل والتوثيق الخاصة بنظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة والتي تتطلبها مخططات معينة لوضع المواصفات الخاصة للأغذية. وهذا يؤدي إلى وجوب احتفاظ الشركات التجارية بسجلات متعددة توضح نفس الأشياء بشكل أساسي. ومن شأن الاعتراف

المتبادل فيما بين مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية أن يخفف من هذا العبء. ويجب ألا ينظر فقط إلى التحديات التي يمثلها الحفظ الفعال والعملي لسجلات سلامة الأغذية من حيث علاقته بمتطلبات المواصفات الخاصة للأغذية، وإنما أيضا لتسهيل امتثال الشركات التجارية الصغيرة المعنية بالأغذية للمتطلبات الرسمية الخاصة بنظافة الأغذية. وقد تضمن العمل الذي قامت به وكالة مواصفات الأغذية في المملكة المتحدة لتسهيل ممارسات النظافة الجيدة في قطاع الخدمات الغذائية — الذي يسيطر عليه صغار القائمين على التشغيل ذوي الخبرة الفنية المحدودة بسلامة الأغذية — إعداد "دفتر يومية" لحفظ سجلات بسيطة ولكن فعالة عن سلامة الأغذية (www.food.gov.uk). وهذا يعطي مثالا عن الطريقة التي تستطيع بها السلطات القطرية ومجموعات الصناعة المحلية إيجاد حلول عملية وفعالة للشركات التجارية الصغيرة النطاق. ويمكن أن تكون هذه نقطة بداية للاعتراف بمثل هذه "الحلول المحلية" وقبولها أولا وقبل كل شيء من جانب السلطات القطرية ثم من جانب مخططي وضع المواصفات الخاصة أيضا.

*متطلبات لتدريب الموظفين*

هناك خصوصية متزايدة تتعلق بمتطلبات تدريب الموظفين عندما ننتقل من الدستور الغذائي إلى المواصفات الخاصة الجماعية ثم إلى مواصفات الشركات الفردية. ويطالب القسم 10 من المبادئ العامة لنظافة الأغذية بموجب الدستور الغذائي بأنه " ينبغي تدريب و/أو توعية الأشخاص الذين يتعاملون مع الأغذية بشكل مباشر أو غير مباشر، بجوانب النظافة العامة للأغذية بمستوى يتناسب والعمليات التي يقومون بها"، ويقدم مزيدا من التوجيهات عن العوامل التي تضعها الشركات التجارية في الاعتبار عند البدء بمستوى التدريب المطلوب. وتقدم مدونات معينة للدستور الغذائي مزيدا من التوجيهات بشأن احتياجات التدريب في عمليات خاصة. وتتفق المواصفات الخاصة الجماعية بشكل عام مع توجيهات الدستور الغذائي، ولكنها في بعض الحالات قد تحدد مجالات لاحتياجات التدريب وتطلب صراحة الاحتفاظ بسجلات للتدريب. وقد تطلب بعض مواصفات الشركات الفردية علاوة على ذلك تدريب موظفي سلامة الأغذية الرئيسيين عن طريق "دورات تدريب صناعية معتمدة".

ومما لا شك فيه أن التدريب يعد جانبا هاما في أي برنامج قطري لسلامة الأغذية. وتوجه منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والكثير من المنظمات غير الحكومية الأخرى الإقليمية والثنائية الشركاء في التنمية قدرا كبيرا من الاهتمام إلى مثل هذا التدريب. ويوجد عدد من مبادرات القطاع الخاص التي تعمل على هذه الجبهة، من بينها مبادرة جارية تدعمها المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية، وشبكة المعارف الخاصة بسلامة الأغذية، لتطوير الكفاءات الأساسية المتسقة لموظفي سلامة الأغذية، والتي يمكن إدماجها بعد ذلك في نظم التدريب الحالية على سلامة الأغذية وربطها بعملية التصديق استنادا إلى مخططات وضع المواصفات الخاصة بالمبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية (CIES, 2009). ومن الواضح أن هذا يمثل خطوة نحو المزيد من التوجيهات بشأن متطلبات التدريب، ولكنه يمكن أن يوفر أداة مفيدة لتشجيع التدريب الفعال في مجال سلامة الأغذية على المستوى القطري من جانب مقدمي الخدمات ذوي الصلة. وتشكل تكاليف التدريب بالفعل جانبا كبيرا من عبء التكلفة بالنسبة للشركات التجارية الصغيرة الحجم من أجل إصدار شهادات المواصفات الخاصة للأغذية. وينبغي لأي مبادرة تعمل على تعزيز التدريب الأفضل على سلامة الأغذية

لموظفي صناعة الأغذية ألا تزيد من هذا العبء، وينبغي بشكل خاص ألا تنطوي على ضرورة تقديم شهادات إضافية من جانب الشركات التجارية المعنية بالأغذية.

### 3–5 تكاليف إصدار الشهادات ومتطلبات إصدار شهادات متعددة

قبل استعراض البيانات المتاحة عن تكاليف إصدار الشهادات، من المهم التمييز بين تكاليف استيفاء متطلبات سلامة الأغذية وتكلفة بيان التقيد بهذه المتطلبات عن طريق نظام التصديق من الطرف الثالث. وليس هناك جدال في مسؤولية القائمين على تشغيل سلسلة الأغذية عن اتخاذ التدابير لضمان سلامة الأغذية التي ينتجونها ويسوقونها. وينشأ القلق عندما يعتقد المنتجون أنهم يواجهون عراقيل بسبب تكاليف التدابير التي يعتقدون أنها غير ضرورية لضمان سلامة الأغذية وعندما يرون أن تكاليف المعاملات الخاصة بإصدار الشهادات تكاليف مفرطة بالنسبة لقيمة مشروعهم التجاري (Cuffaro and Liu, 2007).

ومعظم الدراسات التي تتناول تكلفة إصدار الشهادات لا تميز بين تكلفة تنفيذ تدابير لسلامة الأغذية تتسق مع الدستور الغذائي والتكاليف الإضافية المتعلقة بأحكام "تتجاوز" الدستور الغذائي وتكاليف عملية إصدار الشهادات الفعلية. وتنطوي تكاليف تحقيق التقيد لمخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية على تكاليف الاستثمار الأولي وتكاليف متكررة. وتشمل التكاليف الأولى عادة رفع كفاءة البنية التحتية للمصنع ومعدات التجهيز، وإنشاء مرافق مختبرية، وتكاليف تصميم ووضع برامج جديدة لإدارة سلامة الأغذية. ومن الواضح أن حجم هذه التكاليف يتوقف على حالة الشركة التجارية المعنية بالأغذية عند النقطة التي يتقرر فيها طلب إصدار شهادات للمواصفات الخاصة للأغذية. وبالنسبة للمشاريع التجارية المعنية بالأغذية والتي تعمل في بلدان تكون فيها السلطات المحلية والقطرية مسؤولة عن سلامة الأغذية نشطة ومجهزة تجهيزا كافيا للقيام بالرصد الفعال والإنفاذ والدعم على النحو المطلوب، تقل الاستثمارات الإضافية لإتمام إصدار شهادات المواصفات الخاصة للأغذية. وفضلا عن هذا، فإن الاستثمارات الأولية في البنية التحتية والنهوض بالتكنولوجيات يمكن أن تؤدي إلى تحسينات كبيرة في الكفاءة وتحسين النوعية: وفي هذه الحالة يجب النظر إلى التكاليف على ضوء المنافع (البنك الدولي، 2005؛ الأونكتاد، 2007؛ Lupin وآخرون، 2010).

ويقال إن تكاليف إصدار الشهادات على أساس مخططات إدارة سلامة الأغذية لشركات تجهيز الأسماك تتراوح ما بين بضع مئات من الدولارات الأمريكية وعشرة آلاف دولار (منظمة الأغذية والزراعة، 2009ب) حسب حجم النشاط التجاري ونوع التشغيل. وكانت المخططات المحددة التي ذكرت هي الاتحاد البريطاني للبيع بالقطاعي، والأغذية ذات النوعية السليمة، والمواصفة الغذائية الدولية، والتحالف العالمي لتربية الأحياء المائية/مجلس إصدار شهادات تربية الأحياء المائية. ومع أن الاستثمارات الأولية تعد متواضعة نسبيا فيما يتعلق بالمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يسعون للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة، فإنه يمكن أن تظل كبيرة أو ربما حاسمة من حيث جدوى إصدار الشهادة. وتعد التكاليف المتكررة أيضا تكاليف كبيرة في اقتصاديات الوصول إلى الأسواق التي تتطلب إصدار الشهادات. فهي تشمل تكاليف التدريب والخدمات الاستشارية لاستمرار وتحديث نظم إدارة سلامة الأغذية على النحو المطلوب، وتكاليف التجارب المختبرية، وتكاليف المراجعة وإصدار الشهادات. وتمثل أتعاب المراجعين الجزء

الأكبر من التكاليف المباشرة لإصدار الشهادات وهذه التكاليف لها أهمية كبيرة بالنسبة للعمليات الصغيرة النطاق حسب الهكتار أو حسب وحدة الإنتاج.

**الجدول 5–5: تكاليف الاستثمار والتكاليف المتكررة للحصول على مواصفات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية في بلدان مختارة**

| البند | البلد | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ماليزيا | | جنوب أفريقيا | | تشيلي | | كينيا | |
| تكاليف الاستثمار | دولار أمريكي | في المائة | دولار أمريكي | في المائة | دولار أمريكي | في المائة | دولار أمريكي | في المائة |
| تخزين مبيدان الآفات الأساسية/الأسمدة | 1 350 | 67 | 1 350 | 69 | 1 500 | 39 | 60 | 13 |
| مرافق دورات المياه وغسل الأيدي | 400 | 20 | 600 | 31 | 2010 | 53 | 180 | 37 |
| تخزين مغطى للتغليف | 260 | 13 | لا توجد بيانات | - | 310 | 8 | 240 | 50 |
| مجموع تكاليف الاستثمار | 2010 | 10 | 1950 | 100 | 3820 | 100 | 480 | 100 |
| التكاليف المتكررة | | | | | | | | |
| تحليل المختبرات | 350 | 15 | 300 | 18 | 300 | 16 | 600 | 40 |
| إصدار الشهادات | 1800 | 78 | 1400 | 82 | 1140 | 60 | *750 | 50 |
| التدريب | 160 | 7 | ND | - | 450 | 24 | *150 | 10 |
| مجموع التكاليف المتكررة | 2310 | 10 | 1700 | 100 | 1890 | 100 | 1500 | 100 |

* بيانات المجموعة

*الجدول مأخوذ من Santacoloma and Siobhàn, 2009*

وتمثل المتطلبات الخاصة بالشهادات المتعددة مشكلة كبيرة خاصة بالنسبة لصغار المنتجين. والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة هي:

- قد تكون لدى المشترين ثقة كبيرة في مواصفات خاصة معينة ولذا يصرون على التصديق وفقا لمخطط معين.
- قد تصر شركات فردية للبيع بالقطاعي على تمييز منتجاتها عن طريق استخدام مواصفات شركاتها الفردية.

والغرض من عملية وضع المواصفات الخاصة بالمبادرة العالمية لسلامة الأغذية هو معالجة المشكلة الأولى. غير أنه تتوافر معلومات ضئيلة للغاية توضح أن التأثير المطلوب قد تحقق. ويتضمن التقرير غير المنشور عن دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، 2006) لقاءات مع عدد من الشركات الأوروبية للبيع بالقطاعي قالت إحداها أنها تقبل إصدار شهادة من أي عدد من مخططات القياس المرجعي للمبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية. غير أن عدة مجيبين على استقصاء منظمة التجارة العالمية لاحظوا أن متطلبات التصديقات المتعددة لا تزال مصدر قلق ولم يبلِّغ أي منهم عن أي ارتياح نتج عن عملية القياس المرجعي. وأفاد بعض القائمين على تشغيل الصناعة بثقة بأنه لا ينبغي

التقليل من شأن عامل "التعود": فالمشاريع التجارية الكبيرة تعودت ببساطة على التعامل مع مخططات معينة لوضع المواصفات وتفضل مواصلة استخدام هذه المخططات. ونظرا لوجود قدر ضئيل من الشفافية في تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية من جانب صناعة الأغذية، فإنه من الصعب تماما رصد أثر مبادرة الصناعة هذه على الشركات التجارية المعنية بالأغذية.

وقد ورد مثال على النقطة الأخيرة في تقرير أعده Humphrey (2008) الذي ذكر على لسان أحد المصدرين الكينيين ما يلي. "بالنسبة لشركة تيسكو، لا يزال يتعين علينا الأخذ بمواصفة Nature's Choice الخاصة بشركة تيسكو. وسوف يدّعون أنها مواصفة أعلى من مواصفة الشراكة الأوروبية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، ولكن الحقيقة هي أنك تجري نفس المراجعة في نفس اليوم، مع نفس الشخص. و95 في المائة منها شائع. ولذلك فإن ما يفعلونه في الهيئة هو أداة للتسويق".

ويركز العمل الجاري الذي أنجزته الرابطة المتحدة للمنتجات الطازجة في الولايات المتحدة على وضع ***مواصفة متوائمة واحدة*** لصناعة المنتجات الطازجة في الولايات المتحدة سيتم على أساسها مراجعة المنتجين عن طريق ***اختيار واسع*** من بين المراجعين المعتمدين. وهذه المواصفة المتوائمة ***ستغطي سلامة الأغذية فقط***. وتسهم هذه العوامل الثلاثة في تدنية تكاليف إصدار الشهادات بينما تؤكد للمستهلكين والسلطات أنه يجري التصدي لسلامة الأغذية بفعالية في صناعة تورطت مؤخراً في عدد من حالات تفشي الأمراض التي تنقلها الأغذية.

ومن المهم ألا يغيب عن الأنظار أن إصدار الشهادات يحقق غرضا – وهو أنه يزيد من ثقة المشترين في أنه يجري الامتثال لمتطلباتهم – ولكن من الواضح أن الإجراءات التي اتخذت لتخفيض تكلفة إصدار الشهادات ستعمل على تسهيل الوصول إلى الشركات التجارية الصغيرة النطاق. وبصرف النظر عن تخفيض الحاجة إلى تصديقات متعددة، فإن هذا يمكن أن يتم بطرق مختلفة:

1- خفض تكلفة إصدار الشهادات والتدريب – يمكن تسهيل ذلك عن طريق زيادة عدد المراجعين المدربين المتواجدين محليا. ففي كينيا، انخفضت رسوم هيئات التصديق بمجرد توافر عدد كبير من المراجعين (S. Mbithi, Personal communication, 2010). ومن الملاحظات المثيرة للاهتمام أن مشاركة الجهات المانحة كثيرا ما أدت إلى زيادة في الرسوم المحصلة (المعهد الدولي للبيئة والتنمية، 2009).

2 – تخفيض تواتر إصدار الشهادات – يمكن التفكير في ذلك بالنسبة للشركات التجارية التي لها تاريخ طويل في الامتثال. وكانت هناك حالات تمكّن فيها أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يخضعون عادة لتصديقات متعددة – الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة بالإضافة إلى مواصفات الشركات الفردية – من تصدير منتجاتهم إلى نفس شركات البيع بالقطاعي دون أي تصديق عندما كان هناك نقص في الإمداد بسبب الجفاف. وهذا يشير إلى أن سلامة الأغذية إما أنها أصبحت غير هامة بصورة مؤقتة (وهذا يبدو غير محتمل نظرا للأهمية المعروفة للسمعة التجارية التي يمكن أن

تضيع في حالة وقوع حادث يتعلق بسلامة الأغذية) وإما لأن شركات البيع بالقطاعي كانت على ثقة بالقدر الكافي من مستوى سلامة الأغذية حتى بدون إصدار شهادات. وهذا الاستنتاج الأخير تؤيده الدراسة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة عام 2006 والتي أفادت بأن "شركات البيع بالقطاعي ستقبل منتجات دون تصديق من موردين موثوق بهم وذوي سمعة طيبة (ولا تزال تفعل ذلك)، إذا كان البديل الوحيد هو عدم وجود المنتج على أرفف العرض".

وتؤثر مسألة التوجيهات المفرطة أيضا بصورة مباشرة وغير مباشرة على تكاليف إصدار الشهادات. فإدراج متطلبات خاصة بالرصد والتوثيق إذا كانت غير ضرورية لضمان سلامة الأغذية يستهلك المزيد من وقت القائمين على تشغيل الشركات التجارية المعنية بالأغذية ويتطلب مراجعات أطول من جانب هيئات التصديق. فقد أشارت فرقة المهام الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والتابعة للشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة إلى ضرورة الحد من تعقيد تنفيذ متطلبات التصديق التي تفرضها الشراكة العالمية، والحاجة إلى قيام الشراكة العالمية بالعمل مع منظمات المزارعين وتبسيط عملية التنفيذ (Mbithi, 2009). فقد بدأت الأيزو في إعداد توجيهات للبلدان بشأن تنفيذ معيار الأيزو 22000 الذي يضع في اعتباره احتياجات البلدان النامية (الأيزو، 2009). ومنذ بداية العام، أعدت المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية قياسا مرجعيا لمخططين إضافيين يستندان إلى معيار الأيزو 22000، ولهذا فإن القدرة على تنفيذ هذه المواصفة ستكون مهمة في تيسير الوصول إلى الأسواق التي تتطلب إصدار شهادات للمواصفات الخاصة للأغذية. وهناك عدة مخططات أخرى لوضع المواصفات الخاصة للأغذية لا تتيح فرصة كبيرة لمدخلات أصحاب المصلحة ولهذا فإن جدوى المتطلبات بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة، خاصة في البلدان النامية، ليس من المحتمل أن تراعى في هذه المخططات.

### 5-4 الأثر على الصحة العامة والوصول إلى الأسواق

*5-4-1 الصحة العامة*

من المؤكد أن التنظيم الذاتي للقطاع الخاص يمثل جزءا هاما من الحوكمة العامة لسلامة الأغذية. وكما نوقش في القسم 4، تعد هذه المسؤولية الزائدة للقطاع الخاص جزءا من استراتيجية حكومية لممارسة المزيد من الرقابة الفعالة. فالشركات التجارية الخاصة بالأغذية هي التي تعد في موقف أفضل لتقييم مخاطر سلامة الأغذية المرتبطة بهذه العملية وممارسة رقابة أكثر فعالية بطريقة أكثر كفاءة وعند أنسب نقطة. ويوضح استعراض أخير للسلامة في تجهيز اللحوم والدواجن بالولايات المتحدة (Ollinger and Moore, 2009) أهمية قرارات إدارة سلامة الأغذية في الشركات على نتائج سلامة الأغذية. وقد خلص هذا الاستعراض إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الشركة أدت إلى خفض الكائنات المرضة بنسبة الثلثين وأن اللائحة الرسمية أدت إلى خفض بنسبة الثلث. وهذا يؤيد الرأي القائل بأن لوائح الحكومات التي تركز على النتيجة تسمح للاقتصاد بإيجاد أفضل طريقة لتحقيق أهداف سلامة الأغذية داخل عملياتها. غير أن أثر المواصفات الخاصة للأغذية المطبقة عالميا على نتائج سلامة الأغذية في بلدان مختلفة يعد مسألة أخرى.

وقد أشارت عدة استعراضات عن الموضوع إلى أن المواصفات الخاصة للأغذية تحقق غرضا هاما وهو دفع سلامة الأغذية إلى الخلف على امتداد سلسلة الأغذية. ويوجد اتجاه في بعض البلدان النامية لاعتماد نظام مزدوج للرقابة: أخذ إدارة سلامة الأغذية مأخذ الجد بالنسبة للصادرات في حين تعاني الأسواق المحلية من الإهمال. وفي مثل هذه الحالات، لا تعمل المواصفات الخاصة للأغذية على إجراء تحسين كبير في حصول غالبية كبيرة من السكان في أقل البلدان نموا على الأغذية السليمة. ومن الملاحظ في كثير من البلدان النامية أن يجري إنشاء سلاسل من المتاجر الكبيرة وأن ضوابطها على الموردين تعمل على تحسين سلامة الأغذية بالنسبة لقطاعات متنامية من السكان مع أن الإنتاج المحسن لأكثر عناصر المجتمع تعرضا يعتمد إلى حد كبير على قدرة السلطات العامة على إعداد وتنفيذ برامج فعالة للرقابة على الأغذية تستند إلى المخاطر عن طريق آليات رقابية وغير رقابية. وهناك فرصة أمام السلطات العامة للتعلم من عمليات التطويع التي تحدث على امتداد سلاسل القيمة والتي تلبي بنجاح متطلبات المواصفات الخاصة من أجل تعزيز الاستراتيجيات القطرية لتحقيق الامتثال الأوسع للمواصفات الوطنية لسلامة الأغذية على امتداد سلسلة الأغذية. وتعمل التشريعات الأخيرة لحماية المستهلك في جنوب أفريقيا على تعزيز حافز "العناية الواجبة" للأعمال التجارية المعنية بالأغذية عن طريق تمكين المستهلكين الأفراد من الإفصاح عن المشاكل المتعلقة بالسلامة أو الجودة وتأمين الوسائل اللازمة لاتخاذ إجراء بشأن الشكاوى. ويعمل مجلس السلع الاستهلاكية في جنوب أفريقيا مع صناعة الأغذية ومع السلطات "للكشف عن المخالفات" المتعلقة بسلامة الأغذية في كل مكان في البلد (L. Anelich, Personal communication, 2010).

**5**–*4–2 الوصول إلى الأسواق*

أفاد عدد كبير من الدراسات الأخيرة عن تحقيق مكاسب في الكفاءة فيما يتعلق بعمليات الأغذية نتجت عن تطبيق نظم إدارة السلامة والجودة المطلوبة في إطار المواصفات الخاصة للأغذية (منظمة الأغذية والزراعة، 2009ب؛ المعهد الدولي للبيئة والتنمية، 2009؛ Lupin وآخرون، 2010). ومن المهم الاعتراف بأن الإرادة السياسية لدعم إنفاذ المواصفات القطرية لسلامة الأغذية ينبغي أن يكون لها أثر أكبر على الكفاءة في إدارة السلامة والجودة في وجود أحكام ومتطلبات تلائم السياق القطري.

وتشير الردود على استبياني المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة التجارة العالمية إلى الوجه المزدوج للمواصفات الخاصة للأغذية: فهي أحيانا تثير مشاكل بالنسبة للوصول إلى الأسواق وأحيانا تتيح فرصا. ويبين الجدول 5–6 أن البلدان النامية مرة أخرى هي الأكثر تفاؤلا فيما يتعلق بتحقيق نتيجة إيجابية.

**الجدول 5–6 آراء البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية لصحة الحيوان عما إذا كانت المواصفات الخاصة تؤدي إلى مشاكل تجارية أو إلى منافع**

| تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد الردود | المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | إثارة المشاكل | | تحقيق المنافع | |
| | موافقة | عدم موافقة | موافقة | عدم موافقة |
| البلدان المتقدمة (**36**) | ٪84 | ٪8 | ٪87 | ٪3 |
| البلدان النامية (**28**) | ٪80 | ٪7 | ٪30 | ٪47 |

*مأخوذ من المنظمة العالمية لصحة الحيوان، 2010*

وتمثل المناقشة في القسم 5–3 عن تكلفة إصدار الشهادات عنصرا رئيسيا في التأثير، وكما يتضح من الجدول 5–7، يمكن أن تكون تكاليف الاستثمار الأولية والتكاليف المتكررة لإصدار الشهادات عقبة أمام صغار القائمين على التشغيل. وهذا يعني أن المواصفات الخاصة للأغذية لها أثر يحابي الشركات التجارية المتوسطة والكبيرة الحجم. وقد اعترفت بعض الشركات التجارية في هذه الفئة بأن إصدار الشهادات يعد استثمارا مجديا يسمح لها بالوصول إلى أسواق سيتعذر الوصول إليها في حالات أخرى، خاصة في الحالات التي تكون فيها الشركات التجارية في بلدان تعد نظمها القطرية للرقابة على الأغذية نظما ضعيفة.

**الجدول 5–7 تكلفة الامتثال كنسبة مئوية من حد الربح السنوي لفئات مختلفة من صغار المزارعين**

| المساحة/هكتار | دعم من المانحين | | بلا دعم من المانحين | |
|---|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية لتكلفة رأس المال | النسبة المئوية للتكاليف المتكررة | النسبة المئوية لتكلفة رأس المال | النسبة المئوية للتكاليف المتكررة |
| 6.0 – 2.0 | 5-2 | 1.4-0 | 23-8 | 8-3 |
| 1.8 – 1.0 | 8-5 | 2-1 | 41-21 | 14-9 |
| 0.8 – 0.3 | 33-12 | 8-3 | 160-58 | 53-19 |

*مأخوذ من Graffham and Vorley, 2005*

ويقول Legge وآخرون (2009) إن مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في إنتاج الفاكهة والخضر الطازجة لغرض التصدير في كينيا قد انخفضت بدرجة كبيرة وذلك يعزى أساسا إلى الضغوط الخاصة بالامتثال لمواصفة الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، حيث انخفض عدد صغار المزارعين بنسبة تصل إلى أكثر من 50 في المائة في الفترة من أوائل التسعينات في القرن الماضي إلى عام 2006. وخلال نفس الفترة، لم ينخفض إجمالي الصادرات من هاتين السلعتين. وقد لوحظ أيضا أن هناك قلقا من تهميش صغار مزارعي الشاي بسبب متطلبات التصديق.

ولإعطاء رد دقيق على السؤال الخاص بالتأثير الذي تتركه المواصفات الخاصة للأغذية على الوصول إلى الأسواق، من الضروري أن تكون هناك معلومات دقيقة عن تغلغل هذه المخططات في الأسواق. وقد قامت إحدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة بتقييم لأهمية المواصفات الخاصة بالنسبة لصادرات البلدان النامية من خلال جمع بيانات حقيقية عن أنصبة الأسواق في التصديق على المواصفات الخاصة فيما يتعلق بالفاكهة والخضر الطازجة المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي (منظمة الأغذية والزراعة، 2006). وكانت الدراسة تهدف أيضا إلى معرفة العلاقات السببية بين أهمية تصديق المواصفات الخاصة وعوامل من قبيل: ميناء الدخول، ونوع المنتج المستورد، وبلد المنشأ، ودرجة التركيز على مستوى الاستيراد، وأنواع قنوات التسويق، وعوامل أخرى. ولكن نظرا لأن معظم مخططات التصديق هي من الفئة B2B، فإن الباحثين لم يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات المطلوبة لاستخلاص نتائج مفيدة.

غير أنه يمكن القول دون تردد بأن استخدام مخططات المواصفات الخاصة المتصلة بإدارة سلامة الأغذية يختلف بدرجة كبيرة فيما بين مجموعات السلع المختلفة. فمثل هذه المواصفات كانت لها أهمية أقل فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية التقليدية الخاصة بمعظم البلدان النامية، والتي تشمل الحبوب، والسكر، والبن، والكاكاو، والشاي. ولا تزال الأسس الأولية للمنافسة الدولية تقوم إلى حد كبير على الأسعار والجودة (البنك الدولي، 2005) مع أنه بالنسبة لبعض هذه الصادرات التقليدية، من المتوقع أن تؤثر متطلبات التتبع الزائدة على صغار المنتجين. وقد تكون بعض متطلبات التتبع هذه بدافع من القطاع العام. فقد أشار تقرير الدورة الرابعة بعد المائة لمجلس البن الدولي (مجلس البن الدولي، 2010) إلى مشروع قانون ينظر فيه كونغرس الولايات المتحدة يطالب بتتبع جميع كميات البن التي تباع في الولايات المتحدة لخطوة واحدة بعد المزرعة. فالبن يعد واحدا من أكبر سلع العالم المتداولة في التجارة والذي ينتج في أكثر من 60 بلداً، ويوفر سبل معيشة لنحو 25 مليون أسرة من مزارعي البن في جميع أنحاء العالم (www.ico.org). وقد أشارت أيضا لجنة مشكلات السلع الأساسية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى مسألة التتبع كمسألة تثير قلق صغار المزارعين[19].

وفي السنوات الأخيرة، انخفضت الأهمية النسبية لصادرات تقليدية من بلدان نامية واكتسبت صادرات جديدة ذات قيمة عالية أهمية متزايدة. ويرد أدناه وصف لمتطلبات التصديق الخاصة بالنسبة لقطاعات مختارة من أسواق القيمة العالية.

**الفاكهة والخضر الطازجة** – تفيد أوراق عديدة قامت بتحليل أثر المواصفات الخاصة للأغذية على تجارة الفاكهة والخضر الطازجة بأنه يتعلق "بسوق المشترين" وأن في استطاعة الشركات الكبيرة للبيع بالقطاعي أن تفرض مواصفات دون خوف من تعريض إمداداتها للخطر (منظمة الأغذية والزراعة، 2006؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان

[19] تجري رابطة شرق أفريقيا لتجارة الشاي (www.eatta.com) استقصاءً لالتماس الآراء من أصحاب المصلحة بشأن أنسب المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية بالنسبة لتجارة الشاي في شرق إفريقيا. وقد وردت حتى الآن ردود قليلة ولكنها جميعا تفضل معيار الأيزو 22000 على معيار الاتحاد البريطاني للبيع بالقطاعي والمواصفة الغذائية الدولية وعلى المواصفة الكينية القطرية 65: 2009.

الاقتصادي، 2007؛ الأونكتاد، 2007) وهو ما يتسق مع الردود على استبيان منظمة التجارة العالمية. غير أنه من المهم الاعتراف بأنه لا تزال هناك سوق كبيرة للفاكهة والخضر الطازجة غير المرخصة. وبالنسبة لصغار منتجي جنوب الصحراء، تمثل السوق غير المرخصة – قطاع البيع بالجملة والبيع بالقطاعي – سوقا هامة (Legge وآخرون، 2009) مع أن الاتجاه يشير إلى انخفاض الطلب على المنتجات غير المرخصة (Accord، 2009). وتعد مواصفات الشراكة العالمية للممارسات الزراعية الجيدة في الوقت الحاضر المخطط الخاص السائد بالنسبة للتصديق في هذا المجال[20]. وكانت مخططات التصديق الخاصة من طرف ثالث أقل أهمية حتى الآن في سوق الولايات المتحدة، ولكن من المتوقع أن يتغير ذلك قريبا على ضوء العمل الجاري لوضع مواصفة منسقة لسلامة الأغذية بالنسبة للمراجعات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة. ومن المتوقع تقديم مشروع المواصفة لاستعراضه في أكتوبر/تشرين الأول 2010 (www.unitedfresh.org/newsviews/gap_twg).

**اللحوم ومنتجات اللحوم** – كانت اللحوم الطازجة من بين المنتجات التي رأى المجيبون على استبيان منظمة التجارة العالمية أنها تأثرت بمتطلبات المواصفات الخاصة. ويقول Codron وآخرون (2005) أن الشركات الكبيرة للبيع بالقطاعي تميل إلى تمييز منتجات اللحوم التي تتطلب التصديق ولكن هناك أيضا خط إنتاج لمنتجات "عامة" لا تتطلب التصديق. وتعد الضوابط التي تفرضها السلطات المختصة في البلدان المستوردة صارمة للغاية ويمكن أن تقلل من الحاجة إلى مزيد من الضوابط الخاصة.

**الأسماك والمنتجات السمكية** – يأتي أكثر من نصف تجارة الأسماك الدولية من بلدان نامية، حيث تمثل مصدراً هاماً للإيرادات بالعملات الأجنبية وتتيح فرصا للعمالة (منظمة الأغذية والزراعة، 2008). ويقال إن متطلبات التصديق الخاصة بالنسبة لهذا القطاع آخذه في التزايد ولكنها لا تزال بعيدة عن متطلبات التصديق الخاصة فيما يتعلق بقطاعات أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، 2009). ويشير طلب التصديق المتزايد بشكل خاص إلى المنتجات السمكية المجهزة والمنتجات السمكية التي تحمل علامات تجارية خاصة. وأهم مخططات وضع المواصفات في قطاع تربية الأحياء المائية هي مواصفات مجلس إصدار شهادات تربية الأحياء المائية، والشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، والمواصفات الأخيرة التي وضعها مجلس رعاية تربية الأحياء المائية[21]. وبالنسبة للمنتجات المجهزة، يشير المجهزون إلى المواصفات الهولندية HACCP، والمواصفات الدانمركية HACCP، ومواصفات الاتحاد البريطاني للبيع بالقطاعي، ومواصفات الأغذية ذات النوعية السليمة، والمواصفات الغذائية الدولية (منظمة الأغذية والزراعة، 2009أ).

[20] في عام 2005، بلغ العدد المعلن لمنتجي السلع الأولية الحاصلين على تصديق طبقا لمواصفة الشراكة الأوروبية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة والمعيار 1000 لمواصفة الأغذية ذات النوعية السليمة، 000 18 و 900 على الترتيب (منظمة الأغذية والزراعة، 2005). وفي عام 2010، وصل الرقم إلى 000 100 بالنسبة للشراكة الأوروبية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة و156 بالنسبة للمعيار 1000 لمواصفة الأغذية ذات النوعية السليمة (انظر الجدول 4–1).

[21] مجلس إصدار شهادات تربية الأحياء المائية مقره في الولايات المتحدة، ومجلس رعاية تربية الأحياء المائية أنشأه الصندوق العالمي للحياة البرية.

### 5–5 الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين

يتمثل الاعتراض الأساسي على المواصفات الخاصة للأغذية من جانب كثير من المنتجين، خاصة من البلدان النامية، في أنه ليس لها رأي مسموع في عملية وضع المواصفات القادرة على التأثير بشكل ملحوظ على وصولها إلى الأسواق. ويشير Henson and Humphrey، (2009) إلى جوانب رئيسية من الحوكمة والإجراءات في إطار الدستور الغذائي، والأيزو، والشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، وغيرها من مخططات وضع المواصفات الجماعية ومواصفات الشركات الفردية. وهذا لن يعاد مرة أخرى في هذه الورقة، وإنما يجري توضيح بعض النقاط المتصلة بمسألة فرص مشاركة أصحاب المصلحة.

وتتيح مواصفات الشراكات الفردية، من بين طائفة مواصفات الأغذية الخاصة التي نوقشت في القسم 3، أقل فرصة أمام مدخلات أصحاب المصلحة الآخرين. ونظرا لأن هذه المواصفات تضعها شركات فردية (وهي عادة شركات للبيع بالقطاعي) لاعتمادها من جانبها – فإنها تعبر عن مصالح الشركة.

وتوضع مواصفات الأغذية الخاصة ***الجماعية*** عادة بواسطة مجموعات من شركات البيع بالقطاعي والمجهزين، أو بواسطة ائتلافات للمواصفات الخاصة، وبالتالي فإنها تخدم مصلحة قطاع أوسع من صناعة الأغذية حسب عضويتها. فكلما اتسعت العضوية، تضائل احتمال استخدامها كأداة للتمييز بين المنتجات واتسع نطاق المنظورات التي يجري بحثها عند صنع القرار. أما المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية، التي تهدف إلى تسهيل الاعتراف بملاءمة سلامة الأغذية فيما بين عدد من المخططات الخاصة، وبعضويتها المتوازنة بشكل متزايد بين قطاعي البيع بالقطاعي والإنتاج، فإنها تسمح لمجال أوسع للمدخلات بتعريف مخططات وضع المواصفات الخاصة لسلامة الأغذية. غير أن المنظور الخاص بالمنتجين الصغار ومتوسطي الحجم، خاصة من البلدان النامية، لا تشمله حتى الآن هذه العضوية الواسعة. وتعقد هذه المبادرة اجتماعات للجنة الفنية ثلاث مرات سنويا وتتم المشاركة بناء على دعوة فقط[22]. ويوجد من بين المدعوين في الوقت الحاضر موظفو سلامة الأغذية من بلد نام واحد وفقط. وإذا كان هذا يعتبر نهجا يمكن بواسطته إيلاء اعتبار أفضل لسياقات البلد النامي، فإن الأمر سيحتاج إلى توضيح كيفية مراعاة المدخلات المقدمة إلى اللجنة الفنية في عملية صنع القرار. ومن المهم أيضا ملاحظة أن تكاليف السفر المرتبطة باشتراك المدعوين من البلد النامي تمثل حاجزا أمام مشاركتهم بصورة منتظمة.

وقد أدخلت آليات مدفوعة إلى حد كبير من جانب المانحين والشركاء في التنمية في إجراءات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة التي أثبتت فعاليتها في جعل المواصفات أنسب لواقع إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من الفاكهة والخضر الطازجة. وقد استرعي اهتمام اللجنة الفنية المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة إلى عدة مسائل ذات أهمية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وكما ذكر في القسم 5–2، تم الحصول على بعض الامتيازات الهامة،

[22] أعلنت الرسالة الإخبارية للمبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية في أكتوبر/تشرين الأول 2009 عن إنشاء ثلاث جماعات عمل لتتناول البنود التي حددها المجلس في المجالات التالية: أفضل ممارسات سلامة الأغذية/القياس المرجعي، والأسواق العالمية والاتصال/مشاركة أصحاب المصلحة. وترد قائمة أعضاء اللجنة الفنية على الموقع الشبكي للمبادرة العالمية (http://www.mygfsi.com).

وهناك تفاؤل بأن الصيغة القادمة لمواصفات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة ستتضمن تغييرات أكبر لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن المتوقع أنه سيحدث تخفيض في عدد "المتطلبات الرئيسية" و"المتطلبات الأقل أهمية" و"التوصيات" في القائمة المرجعية لمعايير نقاط المراقبة والامتثال (Anon, 2009). ويساعد اختصار وقت المراجعات والوقت الذي يستغرقه صغار الزراع في الاحتفاظ بسجلات على تخفيض عبء تكلفة إصدار الشهادات. وكما قالت فرقة مهام السفراء المعنية بأصحاب الحيازات الصغيرة، فإنه يلزم بذل جهود أكبر من جانب الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة لتبسيط تنفيذ مخطط وضع المواصفات بالنسبة لمزارعي الفاكهة والخضر الطازجة (Mbithi, 2009). وعندما تستكمل الصيغة المنقحة لمواصفات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، فإنه سيصبح من الممكن الحكم على مدى تأثير تمثيل أصحاب الحيازات الصغيرة ومدخلات اللجنة الفنية القطرية على النتيجة. وفي حين أنه قد وجه الكثير من الاهتمام إلى إصدار شهادات الفاكهة والخضر الطازجة، فإن مخططات المواصفات الأخرى للشراكة العالمية لقيت اهتماما أقل بسبب تضائل أهميته بالنسبة للوصول إلى الأسواق. وتعد المواصفة التي وضعتها الشراكة العالمية للبن الأخضر[23] موضع تساؤل على الأقل في القرارات بشأن "الشروط الرئيسية" المحددة لضوابط النظافة في إنتاج البن الأخضر والتي تختلف كثيرا عن الأحكام التي وردت في مدونة الممارسات الخاصة بالدستور الغذائي لخفض تلوث الأوكراتوكسين في البن الأخضر (هيئة الدستور الغذائي، ب2009). والانفتاح في عملية صنع القرار بشأن المواصفات العامة هو الذي يعزز قيمة المواصفة حتى عندما يكون هناك خلاف بشأن مسائل مختارة.

وتحتل الأيزو مكانا متميزا في ساحة المواصفات الخاصة. فتضم عضويتها منظمات خاصة وحكومية على أساس منظمة واحدة لكل بلد. والأعضاء من البلدان النامية تمثلهم عادة وكالات حكومية مسؤولة عن المواصفات القطرية الطوعية. وتمثل البلدان النامية الأعضاء قرابة 70 في المائة من عضوية الأيزو و55/34 عضواً مشاركاً في اللجنة الفنية للأيزو 34 (وهي اللجنة التي تختص بمنتجات الأغذية) وهم أعضاء من البلدان النامية. وتوجد في الأيزو لجنة للسياسات مسؤولة عن تناول المشاكل التي تؤثر على مشاركة البلدان النامية[24]. ولذا فإن هناك مجالا كبيرا أمام مدخلات البلدان النامية في إعداد مواصفات الأيزو المتعلقة بإدارة سلامة الأغذية. غير أنه يبدو أنه ليست هناك أية معلومات متاحة على الموقع الشبكي للأيزو بشأن النطاق الفعلي لمشاركة الأعضاء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة، وأي مقياس لفعالية هذه المشاركة.

*الشفافية*

الشفافية ليست مهمة فقط في العمليات المؤدية إلى وضع المواصفات الخاصة، ولكن الشفافية مهمة أيضا في تنفيذ المواصفات.

---

[23] تعد مواصفات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة نمطية. فمعايير نقاط المراقبة والامتثال التي تطبق على "جميع المزارع" و"جميع المحاصيل" هي واحدة بالنسبة لإصدار الشهادات الخاصة للفاكهة والخضر الطازجة والبن الأخضر. ويبدو أن مواصفة الشراكة العالمية الخاصة بالبن الأخضر لا تطبق على نطاق واسع. وهناك خمسة مجالس للتصديق وهي معتمدة لإصدار الشهادات وفقا لهذه المواصفة مقابل 115 مجلس تصديق لاعتماد إنتاج الفاكهة والخضر الطازجة. ولا تتضمن ورقة عمل أخيرة عن المواصفات الخاصة في قطاع البن (الصندوق المشترك للسلع الأساسية – الهيئة السلعية الدولية، 2009) أية إشارة إلى مواصفة الشراكة العالمية. وكان هناك نقاش أقل حول هذه المواصفة حيث أنه يبدو أنها لا تستخدم على نطاق واسع في سوق البن الرئيسية وبالتالي فإن أثرها ضئيل.

[24] كانت خطة عمل الأيزو للفترة 2005–2010 تهدف إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في عملية وضع المواصفات. وخلال عام 2009، نفذت الأيزو برنامجا لبناء القدرات بلغت قيمته 2.2 مليون فرنك سويسري موله مانحون من البلدان المتقدمة الأعضاء.

- من الصعب للغاية الحصول على صورة واضحة لتغلغل الكثير من مخططات وضع المواصفات الخاصة في الأسواق. فمثل هذه المعلومات تعد شرطا مسبقا لفهم التأثير على البلدان النامية وتحديد وتقييم الإجراءات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تعظيم المنافع وتدنية الآثار السلبية.
- يتولد قدر كبير من المعلومات عن طريق تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية: وخاصة عن طريق تقارير التحليل المختبري وتقارير المراجعة. وتعد مثل هذه المعلومات أساسية لفهم أين توجد المشاكل الخاصة بسلامة الأغذية في الواقع، كما أنها أساسية في اتخاذ قرارات بشأن الطريقة التي يمكن بها تعديل نظم الإدارة.
- تستطيع الشركات الكبيرة للبيع بالقطاعي التي تطبق مواصفاتها الفردية وتشارك في عدد من مخططات وضع المواصفات الجماعية (الجدول 4–1) الحصول على معلومات عن سلامة الأغذية ناتجة عن مثل هذه المخططات أكثر من المعلومات التي تحصل عليها السلطات العامة والتي تحتاج إلى اتخاذ قرارات تؤثر على صحة الجمهور وعلى استراتيجيات التنمية الزراعية. *وعدم التماثل هذا في الحصول على المعلومات لا يساعد على إجراء حوار مثمر.*

وتعد البنية التحتية لإصدار شهادات من طرف ثالث أساسية لوظيفة مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية مع أن بعض هذه المخططات تشمل بالفعل مراقبة الطرف الأول. وتقوم هيئات التصديق بدور بالغ الأهمية بوصفها ذراع الإنفاذ الرئيسي لنظام لوائح القطاع الخاص. غير أن هناك بعض الشواغل التي تم الإعراب عنها:

- عدم تماثل الأحكام — آثار واحد على الأقل من المجيبين على استبيان منظمة التجارة العالمية نقطة مفادها أن المنتجين في بلد معين يمكن أن يعاقبوا بالنسبة لبلد آخر بسبب الاختلافات في تفسير أحكام هيئات التصديق المختلفة.
- الفائزون الرئيسيون في أوساط تجارة الأغذية حيث تنتشر مخططات وضع المواصفات الخاصة هم أولئك المستفيدون من إصدار شهادات من طرف ثالث. والسؤال الذي يطرح هنا هو: "إلى أي مدى يمكن لأولئك الذين يستفيدون من عملية إصدار الشهادات أن يؤثروا في القرارات بشأن متطلبات التصديق الخاصة بسلامة الأغذية؟".

وليس من المألوف وجود شركات تجارية تقدم شهادات امتثال مختلفة لمخططات سلامة الأغذية وإدارة الجودة عندما تكون هناك نقاط ضعف واضحة في عملياتها. ومن المؤكد أن نظام التصديق من طرف ثالث ليس معصوما من الخطأ. ولكن نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به المواصفات، فإنه يلزم أن يكون واضعو المواصفات ومطبقوها واضحين فيما يفعلونه لرصد وضمان سلامة النظام. فقد أنشأت المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية فرقة مهام لإصدار الشهادات في عام 2008 قامت بصياغة متطلبات إضافية لمعيار الأيزو/IEC 17011 : 2004 "متطلبات عامة لهيئات التصديق التي تعتمد امتثال هيئات التقييم". وبعد التشاور مع هيئات الاعتماد وخبراء سلامة الأغذية، عرضت النتائج على اللجنة الفنية التابعة للمنتدى الدولي للاعتماد في مارس/آذار 2009. والخطوة التالية هي العمل نحو تنفيذ مخططات معترف بها مع المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية وهيئات الاعتماد الخاصة بها (CIES، 2009). ويعد رصد أداء هيئات التصديق وإعداد تقارير شفافة عن ذلك عنصرا هاما لإظهار الثقة في أي مخطط.

### 5–6 تقويض النظم الرسمية للرقابة على الأغذية والتضليل الإعلامي للمستهلكين

يتمثل أحد الشواغل الأساسية لدى البلدان النامية في أن مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية تتجاهل العمل الكثير الذي أنجزته الهيئات الحكومية الدولية المكلفة بتقديم توجيهات بشأن سلامة الأغذية وبذلك تعمل على تهميش الهيئات الحكومية الدولية والسلطات القطرية.

وفي حين أن إعداد هذه الورقة لم يتضمن دراسة شاملة للمواصفات الخاصة للأغذية، فإنه يتضح من النتائج المستخلصة من مخططات إعداد المواصفات ***الجماعية*** لسلامة الأغذية التي تم بحثها أن هناك مستوى عالياً من الاتساق مع الدستور الغذائي. وعلاوة على ذلك، كانت أصوات الصناعات الهامة تعلن التزامها باحترام الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي ومواصفاته. وهذا يعطي تأكيدا بأن القيادة الدولية في مجال إدارة سلامة الأغذية لا تزال راسخة في هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل مدركاً بأن هذا الحل لا يزال قائما.

وكان من رأي نسبة كبيرة من المجيبين من البلدان المتقدمة على استبيان المنظمة العالمية لصحة الحيوان (المنظمة العالمية لصحة الحيوان، 2010) هو أن المواصفات الصحية الخاصة تعمل بالفعل على تعزيز اللوائح الرسمية. وكانت سلطات سلامة الأغذية في كثير من البلدان تقوم في الواقع ببعض المحاولات لترشيد ضوابط سلامة الأغذية — سواء كانت خاصة أو عامة — لتقديم أغذية سليمة للمستهلكين.

وفي حين أن المواصفات الخاصة للأغذية لا تقوض السلطات القطرية عادة من حيث ***ما الذي*** يلزم تحقيقه، إلا أنها ربما من حيث ***كيفية*** إنجاز هذه الأمور، قد تعمل على تقويض سلطة الحكومات القطرية في التفاوض مع واضعي المواصفات ومنفذيها بشأن قبول تدابير يمكن اعتبارها متكافئة. وهذه النقطة تقود إلى سؤال عما إذا كان ينبغي لمخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية أن تلتزم بنفس العناصر التي تلزم بها منظمة التجارة العالمية اللوائح الرسمية لسلامة الأغذية، وكما أشير في القسم 2، فإن هذه المسألة تتجاوز نطاق هذه الورقة.

وأخيرا، كما أشير في القسم 5–1، في حين أنه لا يوجد رأي شامل عن مواصفات الشركات الفردية عند إعداد هذه الورقة، فإن القرائن المستخلصة من تلك المواصفات التي تم استعراضها توحي بأن هذه الفئة من المواصفات هي الأكثر احتمالا لأن تضع أحكاما تكون أكثر تشددا من الدستور الغذائي واللوائح القطرية. والسبب في هذا هو الدور الذي تقوم به مواصفات الشركات الفردية في التمييز بين الأسواق. وفي حين أن بعض هذه المواصفات تميز بين واضعي المواصفات ومطبقيها من حيث النوعية والاستدامة البيئية أو الاجتماعية، فإن البعض يبدو أنه يستخدم سلامة الأغذية بالفعل كأداة للتسويق. وهذا يمكن أن يزعزع ثقة الجمهور في السلطات القطرية لسلامة الأغذية عن طريق الإيحاء بأن المواصفات القطرية لا توفر مستوى حماية ملائما.

## 6- استنتاجات واعتبارات للسير قدما

### 6-1 الاستنتاجات

تعد التعميمات أمرا صعبا فيما يتعلق بالمواصفات الخاصة لسلامة الأغذية. فبعضها يقترب كثيرا من الدستور الغذائي والبعض الآخر يختلف بصورة جوهرية. ونظراً لأن المواصفات الخاصة للأغذية تتضمن بشكل عام شرطاً يقضي باستيفاء جميع المواصفات القطرية ذات الصلة، فإن هذه المواصفات لم تكن قط "أقل تشددا" من المواصفات الرسمية مع أن "الإضافات" يمكن أن تخرج عن الهدف فيما يتعلق بما هو متفق عليه بشكل عام على أنه المخاطر الرئيسية لسلامة الأغذية المرتبطة بالأغذية أو تجهيز الأغذية، وقد تتطلب أحيانا تدابير خاصة لا تناسب السياق الذي يعمل فيه النشاط التجاري، ولعل الأهم من ذلك هو أنه عندما يكون مختلف المشترين مهتمين بدرجة كبيرة بإجراءات حفظ السجلات أو التوثيق، قد يجد الموردون صعوبة في الاحتفاظ بسجلات موازية لإرضاء كل مشتر. وتتعلق فوائد الصحة العامة لمخططات وضع المواصفات بشكل عام بالتأكيدات التي تقدمها المراجعات المنتظمة والدقيقة وليس بالمستوى الإضافي للوقاية المرتبطة بالمواصفة ذاتها. وقد اتضح أن إصدار الشهادات لمخططات القطاع الخاص تعطي حافزاً لتحسين الممارسات الصحية من جانب القائمين على تشغيل سلسلة الأغذية، واتضح أنها تتيح فرصاً أمام منتجي البلدان النامية للوصول إلى أسواق لن تكون مفتوحة أمامهم في أحوال أخرى. وفضلا عن هذا، يبحث بعض البلدان المتقدمة طرق إدماج شهادات المواصفات الخاصة في نظم قطرية شاملة للرقابة على الأغذية من أجل تعزيز حماية الصحة العامة. غير أن هناك شاغلاً كبيراً يتعلق بالمواصفات إذ أنها مرهقة بصورة غير متناسبة لصغار القائمين على التشغيل وأحيانا ***بغير داع*** لذلك. وينتهي الاستعراض والتحليل الواردان في الأقسام 3 إلى 5 إلى الاستنتاجات التالية:

وتتباين المواصفات الخاصة للأغذية بدرجة كبيرة في نطاقها، وملكيتها، وأهدافها. ولهذا لا يمكن التعميم بالنسبة لتأثيرها:

- فبعضها وضع لدعم المصالح العريضة لمجتمع ما، في حين أن الغرض من مواصفات أخرى هو خدمة مصالح الصناعة في المقام الأول.
- غالبا ما تعد المصالح الخاصة التي تعززها المواصفات الخاصة للأغذية متسقة مع السياسة العامة.
- عندما تكون المواصفات الخاصة للأغذية قادرة على زعزعة السياسة العامة، فإن المؤسسات الحكومية تستطيع إنشاء آليات لتلافي ذلك.

تتمثل القوة المحركة الرئيسية وراء انتشار المواصفات الخاصة للأغذية في الالتزامات التي فرضتها حكومات كثيرة على صناعة الأغذية لضمان سلامة الأغذية التي تقوم بإنتاجها وتسويقها:

- تعد المواصفات الخاصة الجماعية للأغذية متسقة بدرجة كبيرة مع الدستور بشكل عام.
- تعد المواصفات الخاصة للأغذية أكثر تحديدا من حيث ***طريقة*** تنفيذ نظم الإدارة في الوقت الذي تكون فيه متسقة مع الدستور الغذائي من حيث ***ما*** ينبغي تغطيته.
- تميل متطلبات التتبع إلى أن تكون أكثر تشددا في المواصفات الخاصة للأغذية مما يتطلبه الدستور الغذائي.

- يشمل بعض مواصفات الشركات الفردية حدوداً لمخلفات مبيدات الآفات ومواصفات عددية أخرى لسلامة الأغذية تكون أكثر تشدداً من اللائحة الرسمية ذات الصلة وتعمل أساساً على التمييز بين المنتجات في الأسواق.

تترتب على الكثير من توجيهات المواصفات الخاصة للأغذية آثار إيجابية وسلبية:

- يعرف المنتجون/أصحاب الأعمال ما يفعلونه ويعرف المراجعون ما يبحثون عنه بطريقة أسهل.
- إذا كانت التعليمات المفصلة غير مناسبة للحالة القطرية/المحلية فإن العمليات يمكن أن تكون أقل كفاءة في سوق تنافسية بدرجة عالية.

فتح التصديق على مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية فرصا للتنسيق أمام الكثير من الشركات التجارية المعنية بالأغذية في البلدان النامية، ولكن تكلفة إصدار الشهادات يمكن أن تكون مرهقة بدرجة مفرطة خاصة بالنسبة لصغار القائمين على التشغيل:

- المواصفات المتوائمة والوصول إلى مراجعين مؤهلين يسهمان في تخفيف هذا العبء.
- تستطيع البرامج الخاضعة للقياس المرجعي على المستوى القطري الإسهام في جعل المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية، والرصد، والتنسيق ملائمة للعمليات.
- هناك درجة عالية من التلاقي فيما بين المواصفات الخاصة الحالية للأغذية، وستكون الفرصة رائعة لوضع نهج متسق.

أما قدرة البلدان النامية على تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي (وإظهار أن هذه المواصفات تنفذ بصورة فعالة)، فإنها ستقلل كثيرا من صعوبات تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية من جانب المنتجين/المجهزين في هذه البلدان.

وتعد عملية الدستور الغذائي مفتوحة أمام 182 بلدا عضوا وهناك آليات لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي:

- هناك فرصة أمام البلدان الأعضاء لطلب استعراض/تحديث مواصفات الدستورالغذائي إذا اتضح من تجربة تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية أن هناك تحسينات "صالحة على المستوى العالمي" يمكن إجراؤها.

ويوجد في معظم مخططات وضع المواصفات الخاصة للأغذية مجال محدود لمدخلات أصحاب المصلحة:

- تعد الأيزو فريدة من حيث تشكيل عضويتها التي تضم كيانات عامة وخاصة على حد سواء. ولهذا توجد آلية لمدخلات البلدان النامية ولكن ليس من الواضح مدى استخدام هذه الإمكانية بصورة فعالة.
- فتحت الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة في السنوات الأخيرة مداولاتها أمام مدخلات واسعة من جانب أصحاب المصلحة أسفرت عن مكاسب جوهرية بجعل المواصفات أكثر نفعا بالنسبة لمزارعي الفاكهة والخضر الطازجة ذوي الحيازات الصغيرة دون تعريض سلامة الأغذية للخطر.

- لا تزال هناك فرصة محدودة أمام مدخلات أصحاب المصلحة في المبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية ومعظم المخططات التي وضعت لها قياسا مرجعيا.
- ينبغي لأي نهج خاص بتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة في وضع المواصفات/عمليات الاستعراض أن يضع في اعتباره عبء تكاليف السفر بالنسبة لخبراء سلامة الأغذية القادمين من بلدان نامية.

وهناك حاجة إلى الشفافية، ليس فقط في وضع المواصفات وإنما في تنفيذها أيضا:

- تعد المعلومات عن التغلغل في الأسواق وأنماط استخدام المواصفات الخاصة للأغذية ضرورية لفهم أثر هذه المواصفات الخاصة بالوصول إلى الأسواق على المنتجين والمجهزين في البلدان النامية.
- تعطي المعلومات المستقاة من إنفاذ المواصفات رؤية عن مكان وجود المشاكل الخاصة بسلامة الأغذية، وأين تكمن الصعوبات في الامتثال للأحكام، وما إذا كان الأمر يقتضي إدخال تغييرات على المخطط.

### 2-6 اعتبارات للسير قدما

هناك توافق عام في الآراء على أن تنفيذ المواصفات الخاصة للأغذية سيصبح أكثر انتشارا من حيث أنواع الأسواق التي تنطبق عليها، وعدد البلدان التي يكون فيها استخدام نظم التصديق من طرف ثالث مهما، ومجموعات المنتجات المتأثرة. وهذا يؤكد الحاجة إلى أن تفهم الصناعة والسلطات الحكومية بشكل أفضل أثر المواصفات الخاصة، وتتخذ التدابير لتعظيم فوائد تصديق المواصفات الخاصة والحد من الصعوبات التي تشكلها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ويرد أدناه بعض الاعتبارات التي يمكن أن توجه المناقشات بشأن نهج السير قدما نحو إيجاد فهم أفضل لهذه المسائل، ورؤية مشتركة لدور المواصفات الخاصة للأغذية في البناء العام للوائح سلامة الأغذية.

8 – مسألة المواصفات الخاصة للأغذية لها صلة وثيقة بسلامة الأغذية، والوصول إلى الأسواق، والتخفيف من وطأة الفقر، والتنمية الريفية المستدامة، وغير ذلك من الأهداف القطرية والدولية الأخرى. ولهذا فإنها تظل على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعدد من الهيئات القطرية والحكومية الدولية. وقد طالبت البلدان الأعضاء بالفعل بتقاسم المعلومات والتعاون فيما بين المنظمات الدولية لتقييم أثر المواصفات الخاصة ووضع استراتيجية متفق عليها بشكل عام لتعظيم الفوائد وتدنية الآثار السلبية لهذه المواصفات[25]. وقد تبحث المؤسسات القطرية المعنية كيف يمكن أن تعد نفسها لتعريف المنظمات الدولية المعنية على نحو أفضل بالموقف في بلدانها.

9 – وقد اقترح في منتديات مختلفة أنه ينبغي أن تكون هناك مشاركة أكبر بين هيئات وضع المواصفات الخاصة والمنظمات الدولية المعنية. وتوجد بالفعل آلية رسمية تستطيع بها هيئات الصناعة الدولية طلب الحصول على وضع المراقب في هيئة الدستور الغذائي، وهو ما يسمح لها بالمشاركة في جميع المداولات المتعلقة بوضع المواصفات. ومن بين الهيئات والائتلافات الرئيسية لوضع المواصفات الخاصة والتي ورد ذكرها في هذه الورقة

[25] من بين الإجراءات المقترحة للجنة التدابير الصحية (G/SPS/W/247/Rev.1) أن تقوم هذه اللجنة، وهيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات بعمليات تبادل منتظمة بشأن المواصفات الخاصة.

كانت الأيزو المنظمة الوحيدة التي طلبت الحصول على وضع المراقب في هيئة الدستور الغذائي. فتحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ المواصفات الخاصة الرئيسية (بما في ذلك البيانات والتغلغل في الأسواق) من شأنه أن يحسن من قدرة المنظمات الدولية المعنية على تحديد الاتجاهات والاستجابة بشكل استراتيجي للتحديات القائمة والناشئة. ولكن بأية طريقة وتحت أي ظروف ينبغي للمنظمات الدولية المعنية (وهي منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) أن تشترك مع هيئات وائتلافات وضع المواصفات الخاصة؟ وعند بحث هذا السؤال، ينبغي الاعتراف بما يلي:

(أ) أن الحوار البناء يعتمد على أن تتوفر لجميع الأطراف إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة.

(ب) وأن المشاركة تنطوي على تكلفة: ولهذا يجب أن يكون واضحا لجميع أصحاب المصلحة ما هي الفوائد المتوقعة، وينبغي أن يكون هناك تقييم منتظم لاستراتيجيات المشاركة لضمان أن تكون الفوائد قد تجاوزت التكاليف.

10 –وقدرة البلدان على ***تنفيذ*** مواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية من شأنها أن تحسن كثيرا من قدرتها على الامتثال لمتطلبات المواصفات الخاصة للأغذية. وهذا من المتوقع أيضا أن يخفِّض بدرجة معقولة من العوامل المحركة لانتشار المواصفات الخاصة، والأهم من ذلك أنه يعد أساسياً لتحسين الأمن الغذائي داخل الأسواق المحلية الرئيسية. وهل يمكن أن تكون لجان التنسيق الإقليمية التابعة لهيئة الدستور الغذائي مكانا ملائما لتقديم تقارير منتظمة عن الإجراءات المتخذة في البلدان لتنفيذ مواصفات هيئة الدستور الغذائي في سياقها القطري؟ وهل مثل هذه التقارير ستسهل تعلم البلدان من خبرات بعضها البعض؟ وهل يمكن أن تكون هذه الاجتماعات أيضا بمثابة منتدى مفيد لتقديم تقارير من مندوبي البلدان عن المسائل المتعلقة بالمواصفات الخاصة للأغذية؟

11 –وتسهم مدخلات أصحاب المصلحة لوضع واستعراض المواصفات الخاصة في تعزيز جدواها في كل سياق قطري. وإذا كانت جماعات العمل الفنية القطرية قد أثبتت أنها وسيلة فعالة لإدراج مدخلات البلدان النامية في عملية وضع مواصفات الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، فإن الهيئات الأخرى لوضع المواصفات الخاصة قد تنظر في اعتماد نهج مماثل من أجل الحصول على مدخلات البلدان النامية. وفي حالة وضع مواصفات الأيزو، قد تنظر البلدان في استعراض الممارسات القائمة فيما يتعلق بالاتصال بين هياكل هيئة الدستور الغذائي والأعضاء القطريين في الأيزو وتحسين مثل هذا الاتصال حسب الضرورة.

12 –كان هناك ولا يزال عدد كبير من أنشطة المساعدة التقنية، المقدمة من هيئات حكومية وغير حكومية ووكالات دولية، تهدف إلى تعزيز قدرات القائمين على تشغيل سلسلة الأغذية في البلدان النامية لتنفيذ برامج فعالة لإدارة سلامة الأغذية. ويلزم توجيه اهتمام أكبر إلى أثر مثل هذه المساعدة بما في ذلك تقييم مدى تمكينها للمنتجين والمجهزين للامتثال لمتطلبات السوق. ويمكن أن تبحث المنظمات الأعضاء في مرفق وضع المواصفات وتنمية التجارة وأمانته زيادة التركيز على تحديد وتشجيع أفضل الممارسات عند تصميم وتقديم مثل هذه المساعدة التقنية.

13 –يمكن أن تسهم قدرة البلدان النامية على إظهار تكافؤ التدابير البديلة لإدارة سلامة الأغذية في التغلب على التحديات التي يشكلها الإفراط في المواصفات الإرشادية الخاصة. وينبغي للوكالات المانحة والشركاء في التنمية بحث زيادة دعمها لبناء القدرات العلمية والفنية في البلدان النامية لتسهيل مثل هذه النهج.

14 –ربما تصبح لاستخدام المعايير الميكروبيولوجية أهمية متزايدة في المواصفات الرسمية والخاصة لسلامة الأغذية على حد سواء. وينبغي أن تدرك البلدان الأعضاء الصلة المحتملة بين العمل الجديد الذي اقترحته لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بشأن تنقيح "مبادئ وضع وتطبيق معايير ميكروبيولوجية" لهيئة الدستور الغذائي وبين شواغلها المعلنة عن تشدد المواصفات الخاصة للأغذية.

## المراجع


Accord Associates (2009) Markets for non-certified fresh produce in the UK. Limited options for sub-Saharan African small-scale exporters *in Standard bearers: Horticultural exports and private standards in Africa* (Edited by Adeline Borot de Battisti, James MacGregor and Andrew Graffham). International Institute for Environment and Development, UK

Anon (2009) GlobalGAP: Some insights. www.newzealandgap.co.nz/documents/GLOBALGAParticle.pdf

CIES (2009) CIES Food safety report: GFSI – The latest developments www.myciesnet.com/gfsijoomla/gfsifiles/Executive_Summary_2009_GFSI_Insert.pdf

CAC (2008a) *Report of the 31st Session of the Codex Alimentarius Commission*, ALINORM 08/31/REP**,** Rome: Codex Alimentarius Commission

CAC (2008b) *Report of the 60th Session of the Executive Committee of the Codex Alimentarius Commission*, ALINORM 08/31/3, Rome: Codex Alimentarius Commission.

CAC (2008c) *Report of the 61st Session of the Executive Committee of the Codex Alimentarius Commission*, ALINORM 08/31/3A, Rome: Codex Alimentarius Commission

CAC (2009a) *Report of the 32nd Session of the Codex Alimentarius Commission*, ALINORM 09/32/REP**,** Rome: Codex Alimentarius Commission

CAC (2009b) Code of practice for the prevention and reduction of ochratoxin-A contamination in coffee **(**CAC/RCP 69-2009). Rome: Codex Alimentarius Commission.

CAC (2009c) Codex Alimentarius Commission. Food Hygiene – Basic texts 4th edition. Rome: Codex Alimentarius Commission.

CAC (2009d). *Report of the 41st Session of the Codex Committee on Food Hygiene,* ALINORM **10/33/13**. Rome: Codex Alimentarius Commission.

CFC/ICB (2009) Private standards in the coffee sector. *Annual Meeting & Workshop on the Advantages and Disadvantages of Certification for Commodities March 30-April 2, 2009, Beijing, China.*

Codron, Jean-Marie; Eric Giraud-Héraud; Louis-Georges Soler (2005) Minimum quality standards, premium private labels, and European meat and fresh produce retailing. *Food Policy 30 (2005) 270–283.*

Cuffaro, Nadia and Pascal Liu (2007) Technical regulations and standards for food exports: trust and the credence goods problem, *Commodity market Review*, FAO, Rome.

E.C. DG Agriculture and Rural development (2010) Working document: Guidelines for the operation of certification schemes relating to agricultural products and foodstuffs.

FAO (2006) Food safety certification. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/ag067e/ag067e00.pdf

FAO (2006) Market penetration of selected private standards for imported fruits and vegetables into the EU. Unpublished report of the Commodities and trade Division, Ref.: project nr. 40365.

FAO (2006) Traceability, supply chains and smallholders: case-studies from India and Indonesai. Committee on Commodity Problems, 17th Session, Nairobi, Kenya. CCP:TE 06/4

FAO (2008) Review of market access requirements. 11th Session, Committee on Fisheries, Subcommittee on fish trade, Bremen, Germany, 2 – 6 June 2008. ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2256e.pdf

FAO (2009a) *The evolving structure of world agricultural trade: Implications for trade policy and trade agreements* (edited by Alexander Saris and Jamie Morrison). FAO, Rome.

FAO (2009b) Private Standards and fish and seafood products: current practice and emerging issues – under finalisation**.**

GFSI (2007) GFSI Guidance document 5th Edition. GFSI, Paris.

GFSI (2010) Position paper: The Global Food safety Initiative: Once certified accepted everywhere. www.ciesfoodsafety.com

Graffham, A and Vorley, B. (2005) Standards compliance: Experience of impact of EU private and public sector standards on fresh produce growers and exporters in Sub-Saharan Africa, powerpoint presentation at the European Commission (Health and Consumer Protection Directorate-General) informal seminar on "Private food quality standards and their implications for developing countries" in Brussels on 7 December 2005.

Humphrey, John (2008) Private Standards, Small Farmers and Donor Policy: EUREPGAP in Kenya IDS working paper 308 www.ids.ac.uk/ids/bookshop

International Coffee Council (2010) Decisions and Resolutions adopted at the 104th Session of the International Coffee Council (ICC 104-9). http://dev.ico.org/documents/icc-104-9e-decisions.pdf

International Institute for Environment and Development (2009). Standard bearers: Horticultural exports and private standards in Africa (Edited by Adeline Borot de Battisti, James MacGregor and Andrew Graffham). IIED, UK.

ISO (2004) ISO action plan for developing countries: 2005-2010. ISO, Geneva

ISO (2009) Communication from ISO -report of activities relevant to Codex work CAC/32 INF/8.

ISO (2010) International standards and private standards. ISO Geneva.

Legge, Alan John Orchard, Andrew Graffham, Peter Greenhalgh, Ulrich Kleihand James MacGregor (2009) Mapping different supply chains of fresh produce exports from Africa to the UK *in Standard bearers: Horticultural exports and private standards in Africa* (Edited by Adeline Borot de Battisti, James MacGregor and Andrew Graffham). International Institute for Environment and Development, UK

Liu, Pascal (2009) Private standards in international trade: issues, opportunities and long-term prospects. FAO expert meeting, Feeding the world by 2050. Rome.

Lupin, Hector, M.A. Parin; A. Zugarramurdi (2010) HACCP economics in fish processing plants. *Food Control* (in press).

Mbithi, Stephen (2009). Report on Smallholder Taskforce Consultations – Small Holder Ambassador. http://www.africa-observer.info/documents/Summary_of-Smallholder-recommendations-june_09.pdf

Mondelaers, K; Verbeke, W.; Huylenbroeck, G.van. (2009). Importance of health and environment as quality traits in the buying decision of organic products. *British Food Journal* 111 (10) 1120-1139.

OECD (2004) Private standards and the shaping of the agro-food system. Linda Fulponi. AGR/CA/APM

OECD (2007) Private standard schemes and developing country access to global value chains: challenges and opportunities emerging from four case studies. AGR/CA/APM

OIE (2009) Terrestrial Animal Health Code (www.oie.int/eng/normes/mcode/en_sommaire.htm).

OIE (2010) Report of OIE Questionnaire on private standards. OIE, Paris.

Ollinger and Dianna Moore (2009) The Interplay of Regulation and Marketing Incentives in Providing Food. *USDA, Economic Research Report No. (ERR-75)* 52 pp, July 2009.

Petz, M (2008) Impartial evaluation of pesticide residue burden of fruits and vegetables. Deuthsche Lebensmittel-Rundschau 104 (1) 6-14.

Santacoloma, Pilar and Siobhán Casey (2009) Investment and capacity building for GAP implementation in the developing world – Study of the Fresh Fruit and Vegetable export sector. FAO (in press).

Synergy Global Standardisation Services (2009) Synergy PRP 22000:2009 1st edition - Food safety management systems – Prerequisite programmes (PRP requirements) for any organization in the food chain (www.synergy-gss.org).

UNCTAD (2007) Food Safety and Environmental Requirements in Export Markets - Friend or Foe for Producers of Fruit and Vegetables in Asian Developing Countries? Geneva

WTO (2007a) Private standards and the SPS agreement, Note by the secretariat, G/SPS/GEN/746, Geneva, WTO, Committee on Sanitary and Phytosanitary measures

WTO (2007b) Private voluntary standards within the WTO multilateral framework. Submission by the Govt of UK G/SPS/GEN

WTO (2009) Effects of sps-related private standards - compilation of replies. G/SPS/GEN/932/REV

WTO (2010) Possible actions for the SPS committee regarding private SPS standards – Note by the Secretariat (G/SPS/W/247/Rev.1)

Wolff, Christiane AND MICHAEL SCANNELL (2008) IMPLICATION OF PRIVATE STANDARDS IN INTERNATIONAL TRADE OF ANIMALS AND ANIMAL PRODUCTS. 76TH GENERAL SESSION, 76/SG10. OIE, PARIS.

WORLD BANK (2005) FOOD SAFETY AND AGRICULTURAL HEALTH STANDARDS: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES FOR DEVELOPING COUNTRY Exports. Report No. 31207 (www.worldbank.org/trade/standards).

## الملحق 1 – تصنيف مبسط لمخططات وضع وتصديق المواصفات الخاصة في قطاع الأغذية

| واضع المواصفة[أ] | قطاع الأعمال | | القطاع الذي لا يستهدف الربح |
|---|---|---|---|
| | صانعو الأغذية وشركات البيع بالقطاعي (كشركة واحدة أو مجموعة صناعية ) | منظمات المزارعين، أو منظمات المصدرين، أو رابطات التجارة | منظمات الدعوة غير الحكومية |
| **هدف واضع المواصفة** | إدارة سلسلة الإمداد والتمييز بين العلامات التجارية | التمييز بين المنتجات، والقيمة المضافة، والوصول إلى الأسواق | تشجيع ومكافأة الممارسات التجارية المستدامة/الأخلاقية |
| **مصممة من أجل** | الموردين | المنتجين والصناعة القطرية ذاتها | المنتجين والتجار |

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف الرئيسي للمواصفة** | سلامة الأغذية | الجودة الفعلية للمنتج | سلامة الأغذية، والممارسات الجيدة | العلامات التجارية المرتبطة بالمنتجات العضوية[ج] | جودة المنتجات الفعلية | حماية البيئة والزراعة المستدامة | | معالجة المسائل الاجتماعية | | تلبية المطالب الثقافية | | | الشواغل الأخلاقية الأخرى |
| **النطاق** | تتبع الممارسات الجيدة | أفضليات المستهلك فيما يتعلق بالصحة التغذوية (مثل الخلو من الكائنات المحورة وراثية) | الممارسات الزراعية الجيدة و/أو المسائل البيئية والاجتماعية | | عملية الإنتاج التقليدي ب | الزراعة العضوية أ (معظم البلدان المتقدمة لديها مواصفات عامة) | الحفظ، وحماية الأنواع | التجارة العادلة | حقوق العمال، وعمالة الأطفال | ديني د | عملية الإنتاج التقليدي | | رعاية الحيوان |
| **أمثلة** | الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، الاتحاد البريطاني للبيع بالقطاعي، الأغذية ذات النوعية السليمة، المواصفة الغذائية الدولية، Tesco's Nature's Choice, MPS | | KENYAGAP, Thai Q ChileGAP<br>Colombia Florverde, Ecuador's FLorEcuador, KFC certif | بطاطس إيداهو، برتقال فلوريدا | | المواصفة الأساسية للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، رابطة التربة، المواصفة العضوية لشرق أفريقيا | تحالف الغابات المطيرة، الطيور الصديقة، الدرافيل الصديقة، الزراعة المحافظة على الموارد والخالية من الكائنات المحورة وراثيا | FLO<br>Bio-équitable Ecocert<br>IMO | المواصفة SA-8000 | كوشر حلال | | | الدجاج الطليق والبط |
| **نوع المخطط** | B2B | B2B<br>B2C | B2B | B2C | | B2C | | B2B | | B2C | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **بطاقة على المنتج؟** | لا | نعم/لا | لا | نعم | نعم | | لا | نعم | |
| **الفوائد الرئيسية للمنتجين** | استمرار الوصول إلى الأسواق المتكاملة الكبيرة، إدارة المزارع المحسنة | | التمييز بين المنتجات، الوصول إلى أسواق المكافأة، القيمة المضافة | التمييز بين المنتجات، الوصول إلى أسواق المكافأة، القيمة المضافة | التمييز بين المنتجات، القيمة المضافة؟ | أسعار ودخول مرتفع، أسواق أكثر استقرارا | التمييز بين المنتجات | تحسين الوصول إلى أسواق معينة | التمييز بين المنتجات |
| **التكاليف الرئيسية التي يتكبدها** | المنتجون، والمصدرون | | المستهلكون والمنتجون | المستهلكون والمنتجون | المنتجون | المستهلكون | المنتجون | المنتجون | المنتجون والمستهلكون |

*الجدول مأخوذ من* Liu, Pascal ، 2009

الحواشي :

(أ) أصبحت المواصفات الخاصة للزراعة العضوية مهمشة بشكل ما نتيجة وضع لوائح حكومية في معظم البلدان المتقدمة، حيث يعتبر إصدار الشهادات للمواصفات العامة إلزاميا إذا أريد توسيم المنتج بأنه عضوي. وهذه اللوائح لا تزال موجودة إلى جانب المواصفات العامة، ولكن يعتقد أنها تمثل حصة ضئيلة نسبيا من مبيعات المنتجات العضوية.

(ب* يمكن أن توضع المؤشرات الجغرافية على أساس أدوات قانونية مختلفة تشير إما إلى مخطط عام (قانون خاص ينظم المواصفة) أو ملكية خاصة، في إطار نهج للعلامة التجارية. ويمكن أن تكون بعض العلامات التجارية مملوكة أيضا للسلطات العامة (مثل بطاطس إيداهو) كما هو بالنسبة لمخططات الجودة التقليدية (البطاقة الحمراء في فرنسا، والعلامة التجارية الهنغارية HIR...). وأهداف الحكومات من تنظيم المؤشرات الجغرافية ليست للتنظيم فقط (حقوق الملكية الفكرية) في الأسواق وإنما استجابة للمستهلكين والتقاليد وحفظ التنوع البيولوجي.

(ج) لا تدرج مواصفات الأيزو في هذا الجدول من أجل الاختصار، وكذلك لأن الأيزو هيئة مختلطة تتكون من هيئات عامة وخاصة وقطرية لوضع المواصفات.

(د) تميل المواصفات الدينية الخاصة إلى الاختفاء في تلك الدول التي طبقت فيها الحكومة مواصفات رسمية.